حول مستقبل
الفكر الوحدوي العربي

منعم العمار : الفكر الوحدوي الى أين ؟

حبيب حداد : الوحدة العربية الى أين ؟

عوني فرسخ : الطموح العربي الى أين ؟



الفكر الوحدوي العربي... إلى أين؟
بحث استطلاعي نقدي

منعم العمّار

رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية،

مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

شباط/فبراير ١٩٩٩

مقدمة

غالباً ما يشغل حقل الدراسات القومية والوحدوية مكانة مهمة في جدول أعمال التعليم العالي ومناهجه في معظم دول العالم، وخصوصاً دول العالم الثالث ومنها وطننا العربي الكبير، لا لكونه يهتم بإقامة الدليل على حيوية الأمة وما تملكه من مقومات نهوض وحياة... بل لأنه يسوغ البحث بصيرورة تلك الدول ـ الأمم ويدعمها نحو التمكّن والقوة صيانة للمصير... وتكويناً أو صنعاً للمستقبل المستقل.

وتحتل دراسة الفكر الوحدوي العربي أهمية كبيرة في مناهج التعليم العالي العربية، وقد تختلف قيمتها من قطر لآخر تبعاً لعوامل شتى. ولبيان واقع هذه الدراسة في العراق سنعمد إلى متابعة حالها ومناهجها والمعوقات التي تعترضها من خلال دراستنا هذه التي تهدف إلى بلورة مجموعة من المقاربات الأساسية المعنية لمعرفة الحال التي وصلت إليها دراسة الفكر الوحدوي العربي كمقرر دراسي في كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد في مرحلة البكالوريوس من خلال:

١ ـ معرفة الاتجاهات والميول العامة المتبلورة لدى طلبة تلك المرحلة والخاصة بدراسة الفكر الوحدوي العربي والبحث في مفرداته. ولإتمام ذلك اخترنا عينة محددة تضم ٦٠ طالباً يتوزعون على صفوف مرحلة البكالوريوس الأربعة بواقع ١٥ طالباً لكل صف.. وأخضعناها للاستجواب المفصّل والذي دار حول أكثر من ٢٠ فقرة كمادة تحليل وتقييم تم اختيارها وضمّها لاستبيان موحد وفقاً لمنهج شمولي راعينا عبره التنوع والوضوح وقصدنا من خلاله تحقيق الاتساق بين المضامين المنهجية والعملية التي تحملها هذه العينة الخاضعة للاختبار بصورة عشوائية بقصد الحصول على بيانات وافية ومتنوعة تعيننا على إعطاء الصورة الصريحة لمبتغانا الأساس.

٢ ـ بيان واقع الحال لدراسة الفكر الوحدوي العربي كمقرر دراسي ضمن المناهج الدراسية لكلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد... أو كمجال بحثي لطلبة الدراسات العليا فيها. وبغية إقرار الحقيقة كما هي، عمدنا إلى تتبع تطورات ذلك الواقع وخلصنا إلى مجموعة من الوقائع والاستنتاجات المعززة بإحصاءات كمية تدعم ما توصلنا إليه.

ولإتمام مهمته، يجتهد الباحث في اختيار أسلوبين منهجيين: الأول التحليلي الإحصائي

الذي يعتمد التحليل المنظم كمياً ونوعياً لنتائج الاستبيان الذي أعددناه لمعرفة آراء العينة المقصودة حول العديد من الفقرات الخاصة بدراسة الفكر الوحدوي العربي... أما الأسلوب الثاني فهو التحليلي المقارن الذي عمدنا إلى استخدامه لتقييم ما توصلنا إليه من نتائج بروح تأمل وقصد ناقد.

وعلى هذا الأساس يبدو من الأهمية بمكان القول إن هذه الدراسة تعد أكثر من دراسة استطلاعية، كونها تعمد إلى استكشاف الميدان والتعرف على الإسهامات (الإنجازات العلمية) التي رفدت مسيرة ودراسة مكونات (مفردات) الفكر الوحدوي العربي.. ومن ثم الوقوف على أهم الأسباب المتشابكة[1] التي تقف وراء الضعف والتهاون في حقل الدراسة أو تواضعها أو ارتباطها بحقول المعرفة الأخرى والذي أثر بشكل سلبي في حقيقة المسعى لبناء توجه وحدوي واضح يعلو على ذلك الخلط... ويدفع نحو بناء نقاط تميز مشروعة بين الأفكار والايديولوجيا القومية[2]، وبين الأفعال السياسية التي غالباً ما تفتقد الأطر المرجعية، وبالتالي يقع العديد من الباحثين في مطبّات كثيرة تجعلهم يلاحقون أسباب الفعل[3]، دون بناء مقدمات تحليل لمعرفة مدى تطابق هذه الأفعال مع الفكرة المحورية للفكر الوحدوي العربي، أو متابعة الشروط المصاحبة له أو حتى الأفكار المناقضة له أو مترادفاتها. وذلك أمر طبيعي، تبعاً لكون «ما أنتجه الفكر الوحدوي العربي حتى الآن في تحديد الطريق إلى دولة الوحدة لا يتفرع من أو يعتمد على دراسة جامعة للظاهرة الوحدوية عبر التاريخ... لذا فإن «أخلاقية» الوحدة حلت محل «سوسيولوجيا» الوحدة. أي أن المواقف التبشيرية حول ما يجب أن تكون عليه الطريق نحوها حلت محل القوانين الموضوعية التي كانت تتبعها عملية التوحيد السياسي في انتقال مجتمعات مجزأة إلى الاتحاد السياسي. وفي غياب هذه المعرفة العلمية كان العمل الوحدوي نوعاً من «العفوية» التي تحولت إلى فخ يهدر الطاقات العربية عبثاً ودون فائدة نتيجة لتحركاتها اللاعقلانية»[4]، الأمر الذي أثر كثيراً في قيمة النطق بطروحات الفكر الوحدوي العربي ومكانته،

---

(١) حول طبيعة تلك الأسباب، انظر: خيرية قدوح، **التربية العربية الوحدوية، لماذا؟ وكيف؟** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩)، ص ١٢ وما بعدها.

(٢) حول أصل هذه الدعوة، انظر: سعدون حمادي، «الوحدة والثقافة والتعليم: ملاحظات أولية،» ص ٢٣، وزكي الجابر، «دور التعليم في تجديد وتوحيد الفكر العربي (مع إشارة خاصة إلى التفاعل بين الطلبة العرب في إطار الجامعات العربية،» ص ١١٦ وما بعدها، ورقتان قدمتا إلى: **دور التعليم في الوحدة العربية: بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠).

(٣) وهذا ما حصل في تقييم غالبية العرب لأزمة الخليج الذين تباروا في جعلها تاريخاً لنهاية النظام الإقليمي العربي. وتجنباً لمخرجات هذا التقييم التي حملت ظلماً شديداً وتجنياً بحق الشعب العربي... نرى من الواجب:

- التفريق جيداً بين التفسير والتبرير كشرط للابتعاد عن الخطابات الدعائية التي لا تلامس القضية المطروحة.
- الوقوف مع المبادئ لا مع المواقف المؤقتة ونحسبها ثوابت.
- تجنب النظرة اللاتاريخية للأحداث والتي تبعدنا عن فهم الحال العربي والموقع الذي يمثله النظام الإقليمي العربي في خضم حركة التغيّر الدولية.
- معالجة الأزمات التي يمر بها النظام الإقليمي العربي معالجة فكرية جدية تقوم على أساس شمولية النظرة وترابط مسبباتها، لا نعمد إلى تجزئة عوامها وننتقي ما يسوغ نظرتنا عنها.

للمزيد، انظر: منعم العمار، «مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة: دراسة في طروحات المشروع الشرق أوسطي،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٤) نديم البيطار، **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٣.

وحتى القبول بها في ظل واقع تردٍ لا يمكن للطروحات المجردة إصلاحه دون رؤى وآليات تطبيق مقتنع بها من قبل الطليعة والقاعدة على حد سواء. وهنا يبدو مطلب التجديد وكأنه مطلب تفعيل لا غير.

أولاً: أفكار أولية

لا يخطئ من يظن «أن بناء الأمم لذاتها ليس عملية أخلاقية إنسانية فحسب، بل هي عملية بالغة التعقيد أيضاً كونها مدعوة لأن تحقق توازناً معقولاً بالرضا بين مصالح ومصالح... بين مطالب ومطالب... بين عناصر قوة وعناصر قوة تواجهها»[5]. ذلك لأن بناء الأمم يعتبر من أكثر اللحظات التاريخية تطوراً وإبداعاً سواء على صعيد الفكر أو الوعي الذي يأسر الفعل القومي ويحصّنه، ويحوّل قوانينه إلى قوة قهر لجميع التحديات التي تتعرض لها الأمة. ولا تختلف الأمة العربية بنشوئها عن هذه القاعدة وشروطها البنيوية، وبخاصة أن العرب يمتلكون بانتمائهم حساً غريزياً بالتوحد والالتقاء والتفاعل والتجدّد امتلكوا قواه وحافظوا على سر مبادرته لديهم على رغم كل التحديات التي تعرضوا لها لينسجوا سلسلة متعاقبة من الصحوات بفضلها صانوا نسيجهم الواحد وفعّلوا رغبتهم في التقدم صوب بناء أطر التقاء تخرج بالوعي إلى حيز التنفيذ الذي نضّجت مبادراته في ضوء اليقين المعرفي الذي امتلكه العرب، وساعدهم على بناء أنماط سلوكهم السياسي التي ظلت لحد هذه اللحظة أقوى من كل درجات التحدي، ولا سيما أنها ولدت في رحم التوحد كقيمة وكهدف[6]. ومع النضج المؤسسي الذي لامس أبنية العقل العربي الرسمي وبوعي متقدم لا يخلو من بناء وتشكل لاحت فرص تأطير التنوع السلوكي بمنهجية تفكير وآليات فعل تأخذ منه الممارسة السياسية شروط التوحد مواجهة لتفتت الأبنية العربية وتهيئة لشروط استقلال نمو القوى العربية المفعّلة والمحققة للإرادة القومية، وبما يعيد لوجودها وفعلها التاريخي قوته[7]. وهكذا ارتبط الوعي الوحدوي الذي تمتلكه طلائع الأمة بالمنحنى التاريخي لوجود الأمة ذاتها سواء ضم ذلك المنحنى طفرات تطور محسوبة، أو مخاضات قاسية عمقت حقيقة الإيمان لدى أبنائها كنظام معنوي يشتقون من خلاله مبررات تفاعلاتهم سياسياً واقتصادياً وثقافياً تحمل معها خصوصية الفعل العربي... وترصّن المقومات الفكرية (المرجعية القومية) لخياراتهم... ونجاعة مدركاتهم الجماعية التي ظلت على رغم كل التجاوزات عليها داخلياً وخارجياً تحمل جذوة الثقة بالهدف الأسمى المؤطر للهوية العربية كشرط لازم للبقاء.

وفي ظل هذه الحقيقة نمت مفردات الفكر الوحدوي العربي منذ ولادة الأمة، ومرّت بمراحل نضج طويلة على رغم وضوح المقصد النهائي لها كهدف أزلي يدين وجود الأمة لحد هذه اللحظة بإتمامه... أو العمل على طريقه وفقاً لنهجه... أو الدفاع عنه ضد مظاهر المنطق

---

(٥) محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ٣ كتب (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، الكتاب ٢: **عواصف الحرب وعواصف السلام**.

(٦) حسب البعض هذه القناعة سبباً لتكثيف الجهد لدراسة الفكر الوحدوي العربي. للمزيد، انظر: كريم عودة، «الوحدة العربية نحو مفهوم جديد معاصر وصيغة واقعية،» **الطريق**، العدد ٦ (١٩٩٥)، ص ٢٧ ـ ٣٣.

(٧) وليد محمود عبد الناصر، «الجامعة العربية بين الفكرة العربية والشرق أوسطية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ١٣٦ وما بعدها.

(٨) حول مظاهر ذلك المنطق، انظر: محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

القطري[8] التي ما تلبث أن تتراجع حال إحساس القيمين عليها بخطر التجريد أو التهميش الفعلي للهوية القومية الواحدة[9]، لتبدأ دورة البحث من جديد عن صياغة مثلى لمقدمات الفكر الوحدوي العربي لا بسبب النضج الذي لامس حقائق النقاش حول علاقة الوحدة بالقوة... علاقة الوحدة بالتقدم... علاقة الوحدة بالتحرر أو علاقة الوحدة بالعدالة... وعلاقة الوحدة بالمشروع الخطابي الخاص المنفتح على الحضارات العالمية... بل لحاجات العرب المتولدة للتفكير المتجدد سواء لرصف الأسلوب الأمثل لمجابهة التحديات المتواترة أو لتحديد المراد. وهنا بدا التساؤل مشروعاً: هل العرب بحاجة إلى المزيد من التفكير في مآل المشروع القومي العربي؟ هل ينبغي للعرب تقوية تحالفاتهم القومية، أم المركز (القطب) القائد، أم دعم القدرة الجماعية العربية مؤسساتياً كخطوة مقصودة لإتمام ذلك المشروع؟

وتخلص الإجابات المتعددة للتساؤل المركب آنفاً إلى التلميح إلى حقيقة مهمة مفادها أن العرب ما زالوا بحاجة إلى فن وأسلوب إخراج لمقدمات فكرهم الوحدوي مثلما هم بحاجة إلى مثلهما لتأطير استراتيجيا جديدة لبناء المشروع العربي الجديد وبما يحصن كفاءاتهم وقدراتهم المجتمعية ضد التحديات الداخلية والخارجية، ويوازن بين فرص إتمامها وما يمتلكونه من إمكانات بناء كبيرة وحسم أسلوب تنميتها وتوظيفها[10].

وتأسيساً على ذلك، بدا الفكر الوحدوي العربي، الأساس الأشمل الذي تقف عليه كل المعالجات اللازمة لإصلاح الحال العربي على رغم إحساس البعض بضرورة تجديد مقدماته التي أثبتت الظروف والأحداث المتوالية عدم قدرة بعضها على استيعاب المتغيرات التاريخية التي ألمت بالعرب وقواهم، حتى أصبحوا بعيدين لا عن التفكير بخلق نموذج وحدوي فحسب بل عن إبداع صحوة تحرر تعيد للأمة جذوة النهوض من جديد. وهنا حسناً فعلت بعض مراكز البحوث العربية[11] عندما أخذت تخصص مجالات واسعة لمناقشة شروط معاودة الاهتمام بالفكر الوحدوي العربي وسبل إيقاظه والوقوف على أهم المعوقات التي تعترض مسيرة تطوره، وبخاصة في ظل ضعف الجهد المبذول لبناء مقاربات فكرية تعين الجميع على وضع أساليب أو آليات تعامل جماعية مع المطالب العربية أو التحديات المتلاحقة التي تشترك جميعها في تثبيت النقيض للمطمح العربي في الوحدة والتحرر، حيث التجزئة المقصودة وإعادة تأسيس فكرة الوحدة العربية في الوعي العربي المعاصر وبما يزيد من اختلال البناء والهوية العربية تمهيداً لتهميش الوجود العربي بكليته. وهكذا تبدو معاودة الاهتمام بدراسة الفكر الوحدوي العربي شرطاً من شروط المقاومة[12]....

---

(9) أحمد ثابت، «آفاق النظام العربي وتوازنات الضعف،» **مستقبل العالم الإسلامي**، السنة ١، العدد ٤ (خريف ١٩٩١)، ص ١٥ وما بعدها.

(10) وتلك هي معضلة الفكر الاستراتيجي العربي. وعن الأخير وما يمر به من أزمات، انظر: محمود عبد الفضيل، «حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٢ (شباط/فبراير ١٩٩٥)، ص ٢٢ وما بعدها.

(11) وهنا يعتبر مركز دراسات الوحدة العربية رائداً في هذا المجال... وإصداراته كانت وما تزال مرجعاً مهماً في تقرير موضوع هذه الدراسة وبالأخص الدراسة التي نشرها المركز تحت عنوان: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ومنها دراسة سعد الدين ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة،» ص ١١٩ ـ ١٩٢.

(12) حول صور تلك المقاومة، انظر: عزيز حيدر، «دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسة في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦).

والمجابهة لمحاولات التهميش المقصودة للنظام الإقليمي العربي وهويته.

ثانياً: الفكر الوحدوي العربي وجدوى معاودة البحث فيه

لم يكن الفكر الوحدوي العربي مجرد مفردة أكاديمية تضمها المناهج العلمية للمعاهد أو الكليات المختصة سواء تلك التي سبق لها الاهتمام به أو تلك التي أخذت توليه أهمية كبيرة تبعاً لارتباطه بالموقف السياسي كايديولوجيا ثابتة لا يمكن المساومة عليها، وكأن الالتزام بها صنو الوجود العربي، بل هو معطى شامل في المحتوى، يمتد في مدياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.... وحتى الأمنية إلى أقصى مدى تبعاً لما يمثله من منهج عمل، لا تجميعاً لرؤى، ما أحوجنا اليوم لاستذكاره في كل أفعالنا وبالاخص تربيتنا الاكاديمية والبحثية لتعميق قيمه وتقاليده[١٣] ووضعها موضع الممارسة واستخلاص الدروس والعبر من نضوجه المستمر الذي يزوّد الباحثين وطلاب العلم، فضلاً عن الساسة، بمنطلقات فكرية ورؤى عملياتية لا تنقطع لاكتمال زوايا معالجاته، بل لأنه ما زال يحمل نموذج الخلاص.... ففي «العلاقة بين القومية والثقافة تتضح مكانة التعليم»[١٤]. ولكن مع الأسف لم ينتبه معظم العرب إلى ذلك وانقطع استعدادهم لتحويل ما يجود به ذلك الفكر من طروحات ذات قدرة على التحول إلى قوة مؤثرة في حركة التاريخ الهادفة لتغيير الواقع العربي الذي غدا محاصراً بالظاهرة القطرية المثقلة بمجموعة كبيرة من الرؤى.... والسياسات العاملة.... والأهداف التي أضحت على تضاد وتصادم كبير مع معطى الأمن القومي العربي اللقطة الأبرز في كل المشاريع المقترحة التي جاء بها المختصون بالفكر الوحدوي العربي.... وإن لم يشخصوه بالاسم.... طالما بقوا قلقين على مصير الأمة وحالها في المستقبل.

وتكتسب معاودة دراسة الفكر الوحدوي العربي والميل تجاه طروحاته وتحويلها إلى برامج عمل أهمية قصوى في ظل:

١ ـ اتساع نطاق النظام الاقليمي العربي الذي شهد، على رغم كثافة الاتصال بين أطرافه، ربطاً مفتعلاً بين كينونته وهيكله الأمني المتصور[١٥]، الأمر الذي أربك هياكل القوة فيه تبعاً لتخبط أطرافه سواء في إيجاد تصور معقول أو في الاتفاق على الحد الأدنى من أولويات المجابهة للاختراقات المكثفة للأمن القومي العربي، وعزز النزعة القطرية وعجّز الجامعة العربية عن رعاية وتنمية القيم والمصالح المشتركة، فضلاً عن التغييب المقصود لتلك الهياكل عن عملية التوافق العربي التي بدت مكلفة بسبب امتلاء مسار العلاقات العربية ـ العربية بالعقد المستديمة التي تبدو لحد هذه اللحظة بعيدة عن الحل. وأولى هذه العقد تكمن في ثنائية منطق الأمة والدولة والتي تعتبر، على الرغم من تذبذب ما تنتجه من آثار ومضاعفات، مصدراً مستمراً للخلافات وعدم الاستقرار في الوطن العربي[١٦]. وهنا تجلت بوضوح أهمية دراسة الفكر الوحدوي

---

(١٣) للمزيد، انظر: يوسف خليل يوسف، **القومية العربية ودور التربية في تحقيقها** (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر؛ الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ٢٤ وما بعدها.

(١٤) حمادي، «الوحدة والثقافة والتعليم: ملاحظات أولية،» ص ٢٣.

(١٥) منعم العمار، «في مستقبل النظام العربي: «جامعة الدول العربية» بين الهوية والاختراق،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣).

(١٦) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٨ ـ ٥١.

العربي الذي يعتبر مرجعاً مهماً لتحديد سبل الخلاص طالما بدت قراءة الواقع القومي بظواهره ومستجداته وتغيراته وتحولاته الفرعية والجوهرية مطلباً معرفياً وسياسياً لا بد له من البقاء ماثلاً في كافة مناحي التفكير والتنظير على مستوى وطننا العربي.

٢ ـ ما تعانيه النخب العربية الحاكمة سواء في تكوينها أو أفعالها أو قدرتها على إدارة شؤونها وتصريفها أو علاقاتها مع بعضها، من ضعف بنيوي وإدراكي لم يكن ناتجاً من اختلاف النضج السياسي لها، والذي أدى بدوره إلى تعميق الفرقة بينها وتضارب مصالحها، بل بسبب افتقاد تلك النخب للقدرة على الارتكان للمرجعية القومية والذي أثر كثيراً في لجوء هذه النخب عند التعامل فيما بينها، وتبعاً لتشوه عقلها السياسي وضعفه في تلمس الدروب، إلى نوع من الميكافيلية السافرة، فضلاً عن التمسك بشخصيانية السلطة[١٧]، الأمر الذي انعكس وبصورة ملحوظة على طبيعة العلاقات العربية ـ العربية وما تعانيه من انعدام الثقة والمصداقية المفضي إلى الفوضى. وهنا بدا الحث على معاودة الاهتمام بالفكر الوحدوي العربي.... رسالة للنخب العربية الحاكمة لكي تعيد رسوها عند المرجعية القومية التي لها القدرة على إيقاف جوانب التباين الفكري والعقائدي والداخلي بين الأقطار العربية، ولتهجر تكريسها للقطرية والانفرادية والأنانية السياسية، ذلك التكريس الذي سيزيد من تقليص دورها السلطوي ـ السياسي القطري على عكس ما تظن!![١٨].

٣ ـ العجز الذي أصاب أداء الأنظمة القطرية العربية وما ترتب عليه من عدم الميل إلى إعادة بناء النظام الاقليمي العربي[١٩] على أسس جديدة تسخّر لتجاوز المحنة العربية الراهنة، وتؤسس مفردات قوية لتفعيل حالة التصدي للمشاريع الهادفة للنيل من وحدة وهوية وشرعية الوجود العربي، وبخاصة في ظل تصاعد حدة الإغراء الخارجي لتلك النظم لاستبدال فعلها التوافقي العربي بالتحالف مع الغرب الذي دعا وباشر في تغيير القناعات وحقائق الانتماء للأمة العربية لصالح القناعة بجدوى الانفتاح الاقليمي[٢٠]. وهنا بدت خطوة معاودة الاهتمام بالفكر الوحدوي العربي وتطوير دراسته جزءاً من تثبيت إيمان العرب عموماً بهويتهم القومية وتطويقاً للنزعات الغربية في التفكير المؤسسي أو القطري والمضرة بوحدة العمل القومي.

٤ ـ قصور الخطاب السياسي العربي الذي تميز بتركيزه الواضح على الشأن الخلافي في العلاقات العربية ـ العربية وابتعاده عن المرجعية القومية وهجره لتقاليد وقواعد ممارسة النقد الذاتي، ذلك الهجر الذي سبّب تلاشياً للوعي وتغييباً لشروط التحدي وتسويغاً للممارسات الخاطئة، فضلاً عن تبعيته. وقد بانت ملامح هذا القصور واضحة مع ما مرّ به العرب من مآسٍ اتبع فيها الخطاب السياسي العربي مساراً حمل ظلماً شديداً وتجنياً بحق الشعب العربي

---

(١٧) للمزيد، انظر: سعيد زيداني، «بعض المقومات الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان،» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ١٦ ـ ٢٠.

(١٨) منعم العمار، «الخليج العربي في عالم متغير: التحدي الداخلي ووهم التهدئة الخارجية، تقديرات استراتيجية،» (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٢٢ ـ ٢٤.

(١٩) حول عدم الميل ذلك وما لحقه من جدل، انظر: منعم العمار، «في طبيعة استجابة النظام الإقليمي العربي لحقائق التغير الدولي الجديدة،» **شؤون عربية**، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٤٥ وما بعدها.

(٢٠) عن جدوى ذلك الانفتاح، انظر: يزيد صايغ، «الأمن الإقليمي العربي بعد حرب الخليج،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦ (ربيع ١٩٩١)، ص ٢٨.

ومصالحه[٢١]. الأمر الذي جعل العرب عموماً عرضةً لتجدد أعراض أمراضهم المتوطنة المحقّقة في ابتعادهم عن أية فرصة لمراجعة ذاتهم وبناء مقدمات ضرورية لتأسيس متجدّد لتعايشهم السلمي وبخاصة مع غياب القطب القائد أو التحالف المنصف ذي المرجعية القومية صاحب القدرة على جمع النظم العربية المتباينة في إطار عربي واحد[٢٢]. ولعل أولى مقدمات تلك المراجعة تكمن في معاودة الاهتمام بدراسة الفكر الوحدوي العربي لما له من قدرة على بناء حالة من الوفاق الضروري للانطلاق الموحد.

٥ ـ ما تعرض له مسار التعامل العربي ـ العربي من اختلال وتشويه لمقاصده. فالأعمدة التي ترسخ عليها التضامن العربي والتي كانت عنواناً لوجودهم استهلكت بالتدريج، وتحولت إلى أدوات همها نحر الوجود العربي تحت يافطة التعامل بواقعية والتي غلبت فيه الهموم والمكاسب القطرية، على حد سواء، على الأهداف والمطامح القومية وتراجع النفس القومي في السياسة العربية سواء تحت ضغط شعارات الاعتدال العربي أو تحت تأثير الضغوط الدولية.... وترهلت شروط التواصل العربي واختلت أدوات التعامل بين العرب لتحلّ تقاليد التمرد والانشطار محل وحدة الموقف والهدف ولتعجز النظم العربية في الحفاظ على وحدة الحياض العربي[٢٣]. فيا ترى هل بقي مسوغ لإهمال الركون لتفعيل شروط الوحدة ودراسة مقومات وظروف إتمامها.... فضلاً عن التعمق في فهم مرجعيتها الفكرية؟

٦ ـ ما يشهده النظام الدولي وبمختلف القطاعات من تحولات كبرى بدا من المحتم للعرب التعامل معها، ذلك التعامل الذي يستدعي خلق موقف موحد إزاءها لأنه السبيل الوحيد الذي يفعل قدرة العرب وإمكانياتهم، ويوفر لقدراتهم قوة مضافة ويحقق لهم موقعاً مؤثراً في النظام الدولي[٢٤]. ولن يكون ذلك ميسوراً دون معاودة الالتزام بالمشروع الوحدوي العربي وتهيئة الجميع لمناقشة مبرراته حتى وإن كانت تحت دعوى تجديده!!

٧ ـ تصاعد تأثير الفعل الاقليمي في مسار العلاقات العربية ـ العربية. فالقوى المحيطة بالعرب ومهما كان جنسها لم تخلص النيات لحد الآن باتجاه التعامل معهم بسلمية تبعاً لما تحمله من رؤى دافعة لتسميم المدركات العربية على طريقة تذويب الهوية القومية[٢٥]. وهنا يبدو الاهتمام بالوحدة ومقتضيات إدخالها في جدول أعمال السياسة العربية أمراً محتماً لصياغة

---

(٢١) للمزيد، انظر: محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٨٢ وما بعدها.

(٢٢) حول ذلك الغياب وأثره في تشويه مستقبل النظام الإقليمي العربي، انظر: «مستقبل النظام الإقليمي العربي (حلقة نقاش)،» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد [وآخرون]؛ أدار النقاش علي الدين هلال، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٧٤، وأحمد يوسف أحمد، «النظام العربي وأزمة الخليج،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٩، العددان ٣ ـ ٤ (خريف ـ شتاء ١٩٩١)، ص ٢٠.

(٢٣) منعم العمار، «تحديات الأمن القومي العربي: حوار في المستقبل،» **شؤون عربية**، العدد ٧٧ (آذار/مارس ١٩٩٤).

(٢٤) عن ضرورة وحتمية ذلك التعامل، انظر: حسنين توفيق ابراهيم، «الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية نقدية،» **شؤون عربية**، العدد ٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٤٩، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **انهيار الاتحاد السوفيتي وتاثيراته على الوطن العربي**، تحرير طه عبد العليم (القاهرة: المركز، ١٩٩٣)، ص ٢٤٨.

(٢٥) عن مقومات تلك الرؤية وضغوطها، انظر: جواد شبارة، «العلاقات الإيرانية ـ العربية، تراكمات الماضي وآفاق المستقبل،» **الملف العربي ـ الأوروبي**، العدد ١٥ (١٩٩٣)، ص ١٧ ـ ٢٢.

الموقف العربي الموحد ضد كل مخاطر التفتيت الكياني....... أو الاستلاب الفكري.

٨ ـ تزايد التأثير الإسرائيلي في مجمل عناصر الفعل والبناء القومي، بما في ذلك تشويه عملية خلق الشخصية العربية المتوازنة سلوكياً وإخضاعها لعملية تكييف تهجر عبرها مرجعيتها وتتخلى عن هويتها القومية والوحدوية[٢٦]. وهذا ما قصدته إسرائيل من خلال الدعوة الشرق أوسطية.

والأهم من كل ذلك، وعلى رغم انشغال الفكر والعمل السياسي العربي بالمسألة القومية طوال الفترة اللاحقة لانتهاء الحرب العالمية الثانية تحديداً، إلا أن سجل ذلك الانشغال ظلّ يعاني غياب الدراسات العلمية والموضوعية الخاصة بالفكر الوحدوي والواقع الاجتماعي والسياسي العربي قياساً لما تقدم من زمن. وأسباب هذا القصور كثيرة من بينها عدم فهم الصفوات ولا سيما المثقفة منها لواقع الجماهير ومشكلاتها وهمومها، وتواضع قدرتها على إيجاد وسائل المخاطبة والاتصال والتفاعل أو الربط بين المسألة القومية والهموم الحياتية لتلك الجماهير، وكذلك إصرار تلك الصفوات على المعالجة الجزئية وفقاً لحسابات اللحظة[٢٧] دون تجذير معرفي وسياسي بعيد المدى للمشاكل القومية. يضاف إلى ذلك خفوت جذوة الحماس لدى الشرائح المهيمنة العليا للتوحد السياسي. وقد سببت تلك الظواهر ضعفاً بيّناً لدى صفوف الشباب على وجه الخصوص في القدرة على رصد ما يحاك ضد الأمة من مؤامرات أو في القدرة على استشراف المستقبل لها، ذلك الضعف الذي تزداد آثاره مضاء مع ما يعانيه المجتمع العربي لحد هذه اللحظة من غياب للإطار النظري الملائم أو الأدوات المكملة له والتي تسوغ أو تحث التحرك الجدي نحو الوحدة العربية عنوان وجود وصيرورة القومية العربية[٢٨].... وكذلك مع ضخامة عملية التغريب (Westernization) التي يعانيها التعليم العربي عموماً والتي غالباً ما تجعل الإنسان العربي مدفوعاً للتفكير على المستوى الفردي فحسب، وبخاصة في ظل التحديات الحاضرة التي جاءت بها العولمة والتي هدفت بالعموم إلى تقويض السعي نحو الوحدة العربية[٢٩] أو تحديد مقوماتها وضرورتها كمنطلق معرفي يصلح تداولها في البحث العلمي، كما هدفت تلك التحديات إلى تعلية العمل القطري على القومي، وبخاصة في تقرير وجهة التغيرات والإصلاحات التي تحدث في التعليم في مختلف الأقطار العربية[٣٠] الذي لم يعد، بسبب ما يعانيه من أعطال كثيرة، مؤتمناً على مسؤوليات العمل الوحدوي المتراجع، أصلاً، عن مهمته في الكشف عن قوانين السلوك الاجتماعي ـ السياسي أو تحفيزها لاستيعاب متطلبات العمل

---

(٢٦) حول ضخامة الأثر الذي تتركه تلك العملية... وربما بجهد عربي غير محسوب، انظر: محمد سعيد مضية، «التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني: تجلياته، مخاطره، أساليب مقاومته،» **الطريق**، السنة ٥٢، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ص ٤٤ ـ ٥٦.

(٢٧) منعم العمار، «المصالحة العربية.. الضرورة المغيبة،» بحث مقدم لمجلة **شؤون عربية** (القاهرة)، في تموز/يوليو ١٩٩٨، ص ١٢.

(٢٨) حول ذلك الغياب، انظر: بهجت قرني وعلي الدين هلال، محرران، **السياسات الخارجية العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤) ص ١٠٨ وما بعدها.

(٢٩) حول جنس ذلك التحدي وآثاره المقبلة، انظر: برهان غليون، «العرب وتحديات العولمة الثقافية،» (محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي في أبو ظبي بتاريخ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٧)، ونايف علي عبيد، «العولمة.. والعرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢١ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٢٨.

(٣٠) جورج المصري، «مشكلة البحث العلمي في الوطن العربي: الحالة الجامعية،» **مستقبل العالم الإسلامي**، العددان ١٢ ـ ١٣ (١٩٩٤)، ص ١١٨.

الحضاري الحديث. وهكذا بدت معاودة دراسة الفكر الوحدوي العربي كمطلب مجتمعي ومطلب ذاتي أمراً جزئياً وخاصاً.

ثالثاً: واقع دراسة الفكر الوحدوي العربي في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد: نظرة عامة

منذ بداية الدراسة المتخصصة في العلوم السياسية في جامعة بغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ حينما تأسس قسم العلوم السياسية الذي ارتبط إدارياً وعلمياً بكلية الآداب[٣١]، ولحد هذه اللحظة حيث كلية العلوم السياسية كمؤسسة مستقلة، لم يكن هناك مع الأسف تاريخ أو استقلالية لدراسات الفكر الوحدوي العربي متخصصة بعينها، بل كانت متناثرة ضمن مناهج الدراسات الأخرى التي لم تعتمد المناهج المتفق عليها في دراسات الفكر، بل مالت لاتباع المناهج المستخدمة في حقول الدراسات الأخرى كالشؤون الدولية أو النظم السياسية، الأمر الذي أثرّ كثيراً في عدم ولادة التخصص المستقل للفكر الوحدوي العربي، وبالتالي ذوبانه ضمن مفردات أخرى نظرت إليه من زاوية التأثير المجتزأ.

وعلى رغم تأسيس فرع الفكر السياسي في قسم العلوم السياسية/كلية القانون والسياسة عام ١٩٧٧ وضمه للعديد من الكفاءات العالية المستوى علمياً في هذا الاختصاص إلا أن المفردات الدراسية المقررة لم تتضمن حقلاً دراسياً متخصصاً بالفكر الوحدوي العربي. فمن بين ٤١ مقرراً و١١٦ وحدة دراسية تضمنها منهاج العلوم السياسية لمرحلة البكالوريوس لم نجد سوى مقرر واحد مختص ضمن المنهاج الدراسي لعام ١٩٨٨/١٩٨٩ وبواقع وحدتين دراسيتين[٣٢]. ولو استطلعنا أسباب ذلك لوجدناها تتركز في رؤية القيمين على شؤون الإدارة في الكلية:

١ ـ بأن يكون الاهتمام بمادة الفكر الوحدوي العربي ضمن اتجاهات الدراسة في قسم النظم السياسية حيث ضمّ مقرر الوطن العربي بعض الفصول المختصة بالفكر القومي والاشتراكي العربي، فضلاً عن فصول محددة عن التجارب الوحدوية. وقد تميزت هذه الفصول بسرعة المعالجة.... واقتضاب المادة حتى بدت وكأنها إشارات تستلزم رؤية معمقة على رغم ما سعى إليه المؤلف من تجديد ولأكثر من مرة في المقرّر ذاته. وقد برّر واضع الأخير بأن تناول هذه الفصول تم ضمن إطار بانوراما شاملة لدراسة خلفية وجود الأمة ومقدمة لدراسة الواقع العربي وما يتوجب من معالجات له.

٢ ـ بأن يكون الاهتمام بمادة الفكر الوحدوي العربي ضمن اتجاهات الدراسة في قسم الثقافة القومية الذي تدرس فيه الايديولوجيا العربية الثورية ومساهمة حزب البعث العربي الاشتراكي فيها حتى عدّت تلك الدراسة هي الأساس في دراسة الفكر الوحدوي العربي.

وقد نتج من تلك الرؤية أن تعرّض العديد من الطلبة المتخرجين من مرحلة البكالوريوس والمرشحين لنيل شهادة الماجستير إلى ضغوط مذهلة ألقيت على عاتقهم دفعة واحدة. وسبب ذلك يعود إلى اصطدامهم بمادة الفكر القومي العربي كمادة أساسية في دراسة الماجستير والتي

---

(٣١) شفيق السامرائي [وآخرون]، **دليل كلية العلوم السياسية** (بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ٥.

(٣٢) المصدر نفسه.

تطلبت منهم جهداً كبيراً لهضمها واستيعاب مفرداتها لعدم تأهلهم للتعامل مع هذا المقرر من قبل أو لعدم رغبتهم في التخصص فيه. وقد أظهرت نتائج الامتحانات في هذه المادة تدنياً ملحوظاً في نسب النجاح، الأمر الذي يعني معه ضرورة تحديد الثغرات وأوجه القصور في مناهج الدراسة لمرحلة البكالوريوس ككل. كما يمكننا رد أسباب ذلك أيضاً إلى عدم ميل الطلبة إلى الاهتمام بدراسة الفكر الوحدوي العربي أو الفكر عموماً لقناعتهم بأن الطريق لم يعد ممهداً له لحد هذه اللحظة بدليل غلبة الاعتبارات العملية ـ التطبيقية المجردة على غيرها من الاعتبارات التي غالباً ما تتحكم في أهداف وغايات المشاريع المقترحة لدى طلبة الدراسات العليا الذين سارعوا إلى تجاوز الاهتمام بالفكر الوحدوي العربي تحت حمى الحرص على ألا تدرج رسائلهم في عداد البحوث النظرية المجردة والمقطوعة الصلة بواقعها الوطني والقومي، حتى أصبح البعض يرى أن تضمين رسالته للماجستير والدكتوراه إطاراً نظرياً يندرج في عداد الترف الفكري والعقلي الذي لا جدوى منه. وهذا ما يمكن ملاحظته في النتاج الضئيل للكلية على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه التي عمدت إلى دراسة الظواهر الوحدوية في جانبها العملياتي وبتركيز واضح على الجانب السياسي[٣٣].

ومع زيادة الاهتمام بدراسة الظواهر الوحدوية العربية بعد عام ١٩٩٠ والتحسن الذي شهدته مقررات الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد إلا أن النتاجات المكتملة ظلت تحمل الإشكالية ذاتها كما هو الحال مع الدراسات المتخصصة بالوحدة اليمنية وغيرها. ويعود سبب ذلك إلى:

أ ـ تأثر دراسة العلوم السياسية عموماً في العراق بالأزمة الحادة التي يعانيها العرب عموماً، حيث عدم تبلور مدرسة عربية خاصة بدراسة العلوم السياسية بعامة، ودراسة الفكر الوحدوي العربي بخاصة، على رغم كل ما حققته الجامعات ومراكز البحوث والباحثين من نشاطات ونتاجات غلب على جلّها الطابع التنظيري بكل ما يحمله من إشكاليات واحتمالات تفسير وجدل وتباين في التصور والتأمل والذي أثر كثيراً في قدرة هؤلاء في العثور على معيارية مناسبة لتحويل ذلك التنظير إلى برامج تديم الدور القيادي الجماعي أو القومي.

ب ـ جمود شروط التعليم ومحتواه وأساليبه وتوجهاته.

ج ـ ضعف البرامج العاملة وعدم متابعتها للقفزات العلمية والتقنية.

د ـ عدم توافر مراكز للمعلومات في الجامعة... إضافة إلى أن مكتباتها والعناصر البشرية المساعدة للباحثين غير كافية، وينصرف عدم التوافر ذلك إلى خدمات الحاسوب.

هـ ـ عدم وجود نواظم واتفاقيات للاتصال مع مراكز البحث العلمي في الوطن العربي.

ضعف توفر الحرية للباحثين في مجال اختيار موضوعات بحوثهم والتعبير عن أفكارهم ومناقشتها بحرية، الأمر الذي يجعل العديد من الباحثين فاقدي القدرة على التكيّف مع متطلبات البحث أو موضوعه. وهذا يعني «أن أسلوب التنظيم بدرجة معينة من الإرغام لم يعد نافعاً على طول الخط»[٣٤] ولا سيما في الدراسات الوحدوية التي يعتبر الميل نحوها مزيجاً من المحبة

(٣٣) كما هو الحال مع الدراسات: **الوحدة العربية والتنمية العربية؛ الوحدة العربية في سياسة العراق الخارجية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨** ... الخ.

(٣٤) البيطار، **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ص ٣٢٧.

العفوية... الولاء... المشاركة بقصد بناء المستقبل. وهنا بدا من الواجب على القيمين على الدراسات الوحدوية خلق نوع من الانجذاب المقصود المقرون بتوفير وسائل البحث التي تؤهل المعنيين للإحاطة بجوانب الموضوع المراد بحثه لا تركهم يعانون أعطالاً مزدوجة تتجمع أمامهم حالما يفكرون باختيار بحثهم.

رابعاً: واقع دراسة الفكر الوحدوي العربي في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد: دراسة استطلاعية

ولأجل معرفة ذلك الواقع عن كثب وسبر غور المعوقات التي تعترض صلاحه اجتهدنا باختيار عينة محددة من طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد تتوزع على مجموعتين: الأولى من الذكور وعددهم ٤٠ طالباً، والثانية من الإناث وعددهن ٢٠ طالبة. وقد أخضعت المجموعتان إلى استبيان سري مكون من عشرين فقرة، عمدنا إلى وضع خيارات متعددة في أغلبها لا لكي نعطي العينة فرصة اختيار الرأي الصحيح، بل محاولة منا لتغطية كافة ما يحتمل داخل الذهن وفي النفس بغية الوصول إلى استنتاجات صائبة تفيدنا في بناء الاستنتاجات النهائية الدالّة على واقع دراسة الفكر الوحدوي العربي ضمن هذه المرحلة والمحدّدة لها في المستقبل. وبعد وصول أوراق الاستبيان كاملة أخضعناها للتقييم. وكانت النتائج كالآتي:

١ ـ هل تعرف ما يمكن أن يضمه أو يحتويه الفكر الوحدوي العربي؟

الإجابة بـ «نعم»		الإجابة بـ «لا»	
ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢٦	٤	١٤	١٦

لقد تبين من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور في معرفة ماهية الفكر الوحدوي العربي أكبر من نسبة الإناث... وأن نسبة كلا الجنسين في عدم معرفة ما يحويه الفكر كانت عالية وبحدود ٥٠ بالمئة، الأمر الذي يوضح القصور الخطير في مناهج الدراسة عموماً.

٢ ـ هل لديك تصور مسبق عن ماهية الفكر الوحدوي العربي وحدوده؟

الإجابة بـ «نعم»		الإجابة بـ «لا»	
ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢٤	١٠	١٦	١٠

وكما توضح في الفقرة الأولى، فإن نسبة الذكور في معرفة حدود الفكر الوحدوي العربي أعلى من نسبة الإناث... ولكن هنا قلت نسبة عدم معرفة تلك الحدود لتتراجع إلى ٤٣ بالمئة، الأمر الذي يوضح لنا بعض التناقض في الإجابات نرد بعضها إلى حالة الاعتداد بالنفس على رغم حرصنا على سرية الاستبيان.

٣ ـ ما هو أصل الفكر الوحدوي العربي.... ومصدر نشاته؟

الأصل.... أو المصدر	الإجابة	
	ذكور	إناث
هل يرتبط بتاريخ العلاقات العربية ـ التركية؟	٨	٦
هل يرتبط بالاحتكاك بالغرب؟	٤	٤
هل يرتبط بالصيرورة التاريخية؟	٢١	٧
هل يرتبط بالجهد القومي عامة؟	٧	٣

على رغم أن نسبة ٤٦ بالمئة من كلا الجنسين قد دلّت على صحة الإجابة فيما يخص أصل الفكر الوحدوي العربي حيث الصيرورة التاريخية، إلا أننا نلاحظ أن هناك ٢٣ بالمئة قد عزوا أصل الفكر إلى الارتباط بالعلاقات العربية ـ التركية، وأن نسبة ١٤ بالمئة قد ردوه إلى الاحتكاك بالغرب، فيما أكدت نسبة ١٧ بالمئة على ارتباط الفكر بالجهد القومي. وهذا يعني بوضوح عدم وجود قناعة مشتركة لدى مجموعتي العينة.

٤ ـ هل تستطيع أن تحدد بعض مظاهر الفكر الوحدوي العربي؟

ماهية المظاهر....؟	الإجابة	
	ذكور	إناث
هل تتحدد بمطلب الوحدة؟	١٢	٦
أم بمجموعة مطالب مصيرية؟	١٣	٦
ليست محددة لحد هذه اللحظة	١٥	٨

يوضح هذا الجدول عمق الضرر الذي لحق بدراسة الفكر الوحدوي العربي الذي يعتبر عنوان هوية الأمة وآصرة الارتباط بينها وبين أبنائها. فنسبة ٤٢ بالمئة من مجموع الطلبة الذين أخضعوا للاستبيان لم يتعرفوا على مظاهر الفكر وعناصره، وان نسبة ٢٨ بالمئة منهم يقرنون الفكر بالوحدة فقط بينما أكدت نسبة ٣٠ بالمئة أن الفكر يحتوي على رزمة مطالب مصيرية تخص الواقع العربي بكليته.

٥ ـ هل اطلعت على دراسات متخصصة بالفكر الوحدوي العربي؟

طبيعة الدراسة	الإجابة	
	ذكور	إناث
القديمة منها؟	١٤	٣
أم الحديثة؟	١٤	٨
أم لم تطلع؟	١٢	٩

نستفيد من هذا الجدول،أن نسبة الذكور في معرفة الدراسات المتخصصة بالفكر الوحدوي العربي هي أعلى من نسبة الإناث.. بالنسبة نفسها في عدم المعرفة بها. ولكن من الملاحظ، أيضاً، أن نسبة ٣٢ بالمئة ويزيد من مجموع العينة لم يطلعوا على الدراسات المتخصصة في الفكر الوحدوي العربي.

٦ ـ إن كنت تنوي دراسة الفكر الوحدوي العربي أو البحث فيه.. ما هي طريقتك أو منهجك لإتمام ذلك؟

الطريقة... أو المنهج	الإجابة	
	ذكور	إناث
هل هو المنهج الوصفي؟	١٥	٣
أم التحليلي؟	٨	٢
أم التاريخي؟	٢	٢
أم التحليلي المقارن؟	٩	٨
لا أنوي البحث!	٦	٥

تبيّن من الجدول أعلاه أن نسبة ١٨ بالمئة من مجموع العينة لا تنوي البحث أو دراسة الفكر الوحدوي العربي، وأن نسبة ٣٥ بالمئة منهم يرغبون في تجريب المنهج الوصفي ربما لقناعتهم بتأثر الفكر بالتاريخ العربي أو لارتباطه بالصيرورة التاريخية للأمة العربية، بينما كانت نسبة ١٥ بالمئة من مجموع العينة تفضل المنهج التحليلي، و٢٦ بالمئة منهم يفضلون المنهج التحليلي المقارن ربما لقناعتهم بأن دراسة الفكر الوحدوي العربي تعينهم على معرفة عليّة الوضع العربي المتردي، فيما فضل ٦ بالمئة منهم المنهج التاريخي ربما لامتلاكهم رؤية مفادها أن دراسة الفكر الوحدوي العربي تنضوي في حقل الدراسات التاريخية.

٧ ـ ما هي برأيك أهم العقبات التي تعترض دراسة الفكر الوحدوي العربي؟

طبيعة العقبات	الإجابة	
	ذكور	إناث
هل الضعف أو التباين الحضاري	٢	١
أم الضعف الجماهيري؟	٨	٢
أم الضعف القيادي؟	١١	٩
أم تناقض المصالح؟	٩	٥
أم العقبات الخارجية؟	١٠	٣

نستنتج من أعلاه أن جميع أفراد العينة أجمعوا على ما يعانيه الفكر الوحدوي العربي ودراسته من عوائق.... وعلى رغم ذلك اختلفوا في رد تلك العوائق أو العقبات إلى مصدرها. فنسبة ٥ بالمئة منهم ردوها إلى التباين الحضاري بين أبناء الأمة، ونسبة ٣٢ بالمئة ردوها إلى الضعف القيادي، ونسبة ٢٣ بالمئة إلى تناقض المصالح، و٢٢ بالمئة للعقبات الخارجية، و١٨ بالمئة من العينة ردوا العقبات إلى الضعف الجماهيري.

٨ ـ ما هي المواضيع التي ترغب في تناولها لو أتيحت لك فرصة البحث في الفكر الوحدوي العربي؟

طبيعة الموضوع	الإجابة	
	ذكور	إناث
هل في ضرورات الوحدة ومقوماتها	٧	-
أم في مطلب الاشتراكية؟	٥	٢
أم في القومية وعناصرها؟	٢	٦
أم في التراث والمعاصرة؟	٤	٥
أم في الديمقراطية؟	١	٢
أم في علاقة الفكر بالقوة؟	٩	-
أم... لا ترغب!؟	١٢	٥

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٢٩ بالمئة من مجموع العينة لا ترغب بتاتاً في البحث ودراسة الفكر الوحدوي العربي، بينما بقيت النسبة الباقية راغبة في الدراسة ولكنها اختلفت في اختيار موضوعها. ففي الوقت الذي سعى فيه الذكور وبنسبة ١٨ بالمئة إلى دراسة الفكر الوحدوي العربي وعلاقته بالقوة... أحجمت الإناث عن ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لدراسة موضوعة الوحدة وبنسبة ١٢ بالمئة... فيما ارتفعت نسبة الإناث على الذكور في دراسة موضوعات القومية والديمقراطية... والتراث والمعاصرة.

٩ ـ هل تعتقد أن عملية التحويل أو التوظيف لرؤى الفكر الوحدوي العربي محصورة في...

	الإجابة	
	ذكور	إناث
تحفز طليعة قيادية محددة؟	٥	٣
إدراك الجماهير العربية لمصيرها	٦	٥
أم بتعاون الاثنين معاً؟	٥	-
لا أعرف بالضبط!!	٢٤	١٢

تؤكد نتائج هذا الجدول على أن ٦٠ بالمئة من مجموع العينة الذين أخضعوا للاستبيان لا تعرف بالضبط من الذي يتولى عملية توظيف الرؤى التي يحويها الفكر الوحدوي العربي، بينما أكدت نسبة ١٤ بالمئة أن عملية التوظيف معتمدة على ما تقدمه الطليعة القيادية العربية من جهد... بينما كانت نسبة ١٨ بالمئة تؤكد على أن مهمة التوظيف محصورة بقدرة الجماهير العربية... بينما أكدت نسبة ٨ بالمئة ومن الذكور فقط على أن مهمة التوظيف محصورة في تعاون الطليعة والجماهير معاً.

١٠ ـ ما هي الأسباب التي تقف برأيك حائلاً دون تفعيل دراسات الفكر الوحدوي العربي وتطبيقاتها؟

ماهية السبب	الإجابة	
	ذكور	إناث
ضعف الوعي!!	٣	٤
عدم الثقة بتطبيقات الفكر الوحدوي	١٢	٥
فشل التجارب الوحدوية	٤	٩
عدم وجود قطب قائد	٤	١
عدم نجاعة الخطاب السياسي القومي	١٢	١
الاختلاف في الأسلوب	٥	-
الواقع العربي المتردي	-	-

تبيّن من الجدول أعلاه اتفاق المجموعتين على أن دراسة الفكر الوحدوي العربي وتطبيقاته تعاني معوقات عديدة تختلف في مرجعيتها. فنسبة ١٢ بالمئة أكدت على أن أهم تعويق يقف أمام تفعيل دراسة الفكر الوحدوي العربي، يكمن في ضعف الوعي، بينما ردت نسبة ٢٩ بالمئة ذلك التعويق إلى عدم الثقة بتطبيقات ذلك الفكر. في حين ردت نسبة ٢١ بالمئة ذلك إلى فشل التجارب الوحدوية... ونسبة ٨ بالمئة إلى عدم وجود قطب قائد يعطي الثقة للمسير بهذا الاتجاه... ونسبة ٢٢ بالمئة رأت سبب ذلك بعدم نجاعة الخطاب السياسي القومي، و٨ بالمئة ردت التعويق إلى الاختلاف في الأسلوب وهي من الذكور فقط. بينما أحجم الجميع عن رد معوقات تفعيل دراسات الفكر الوحدوي العربي إلى الواقع العربي المتردي ربما لقناعتهم بأن ذلك الواقع يشكل حافزاً للدراسة لا سبباً في التعويق.

١١ ـ هل تؤمن بأن دراسة الفكر الوحدوي العربي بحاجة إلى تجديد؟

مستويات التجديد	الإجابة	
	ذكور	إناث
على مستوى المشروع الوحدوي	١٦	٦
على مستوى الوعي المرافق له	١٥	٣
على مستوى الطليعة القائدة له	٢	٥
... لا نؤمن بالتجديد	٧	٦

نلحظ من الجدول أعلاه أن نسبة متوافقة من الذكور والإناث بلغت ٢٢ بالمئة من مجموع العينة لا ترى بالفكر الوحدوي العربي حاجة للتجديد، ربما لقناعتهم بأن العلة لا تكمن في محتوى الفكر، بل في النخب السياسية المبتعدة عنه، بينما اختلفت النسبة الباقية في تحديد مشروع التجديد للمشروع الوحدوي بنسبة ٣٤ بالمئة، وللوعي المرافق له بنسبة ٣٢ بالمئة، وللطليعة القائدة بنسبة ١٢ بالمئة.

١٢ ـ هل هناك علاقة بين الفكر الوحدوي العربي والفكر الإسلامي وتجاربه؟

	الإجابة	
	ذكور	إناث
نعم هناك علاقة...	٢٨	١٦
لا توجد علاقة واضحة لحد الآن	١٢	٤

تبين من الجدول أعلاه أن نسبة الذين يرون بوجود علاقة بين الفكر الوحدوي العربي والفكر الإسلامي بلغت ٧٢ بالمئة من مجموع العينة... ٤٥ بالمئة منهم ذكور، بينما بلغت نسبة الذين ينكرون وجود علاقة كهذه بين الفكرين ٢٧ بالمئة... منهم ١٩ بالمئة من الذكور. وهذه النتيجة تحمل في طياتها تجنياً كبيراً سواء للعلاقة الحميمة بين العرب والمسلمين وتوحد المدركات بينهم، أو بسبب وحدة الانتماء الروحي. وقد تظهر هذه النتيجة، ربما، روح التطرف القومي لدى البعض.

١٣ ـ ما هي علاقة الفكر الوحدوي العربي بالأفكار والتجارب العالمية؟

جنس العلاقة	الإجابة	
	ذكور	إناث
وثيقة	٢٢	١١
متذبذبة الإيقاع	١٨	٩

تجمع آراء العينة، وعلى خلاف ما هو سائد في الفقرة أعلاه، على العلاقة بين الفكر الوحدوي العربي والأفكار والتجارب العالمية، ولكن طلبة العينة اختلفوا في تحديد جنس العلاقة. فقد أكدت نسبة ٥٧ بالمئة على أن العلاقة بين الاثنين وثيقة، بينما أكدت نسبة ٤٣ بالمئة على تذبذبها.

١٤ ـ هل يعد الاهتمام بالفكر الوحدوي العربي...

	الإجابة	
	ذكور	إناث
ترفاً فكرياً وعقلياً؟	٤	٣
أم حاجة تاريخية؟	٢١	٩
أم مواجهة التحديات؟	١٥	٨

يتوضح من أعلاه أن نسبة ٥٠ بالمئة يتقدم فيها الذكور على الإناث ترد الاهتمام بدراسة الفكر الوحدوي العربي إلى حاجة الأمة التاريخية، وبلغت نسبة الذين يردون تلك الحاجة إلى مواجهة التحديات حوالى ٣٨ بالمئة من المجموع العام، بينما بلغت نسبة الذين يحسبون هذه الحاجة ترفاً فكرياً وعقلياً حوالى ١٢ بالمئة ربما لاعتقادهم بأن الحال الراهن للعرب يستدعي الاهتمام بالقضايا العملية لا بالقضايا الفكرية التي ما زالت تبتعد عن الإجماع لقياس أهميتها.

١٥ ـ ما هي دوافع دراستك للفكر الوحدوي العربي... إن شئت؟

طبيعة الدافع	الإجابة	
	ذكور	إناث
هل هو دافع عقائدي؟	١٨	٧
أم اهتمام أكاديمي؟	٦	٥
أم شعور بالانتماء؟	٤	٣
أم أسباب أخرى؟	-	٢
أم لم تشأ!!!؟	١٢	٣

يظهر نص الإجابة أعلاه رفض نسبة ٢٥ بالمئة من مجموع العينة لدراسة الفكر الوحدوي العربي حتى ولو برغبتهم، بينما لم يجمع الباقون على سبب واحد لتبرير دراستهم له. فقد بلغت نسبة المدفوعين بعوامل العقيدة ٤٢ بالمئة، والمشغوفين بدراسة الفكر لأسباب أكاديمية حوالى ١٧ بالمئة، ونسبة الذين برروا دراستهم تبعاً لعوامل الانتماء حوالى ١٢ بالمئة، بينما ظهرت نسبة من الإناث بلغت ٤ بالمئة لم تفصح عن أسباب ميلهن لدراسة الفكر.

١٦ ـ ما هي الانتقادات الموجهة لماهية الفكر الوحدوي العربي؟ هل هي...

	الإجابة	
	ذكور	إناث
عاطفية	٦	٥
مثالية	٢١	٩
عنصرية	-	-
أم شيء آخر	٩	٦
لا قيمة لانتقادك	٤	-

لوحظ ضمن النتائج أعلاه أن نسبة ٧ بالمئة من مجموع العينة وهم من الذكور فقط لا ترغب في توجيه أي انتقاد إلى ماهية الفكر الوحدوي العربي تبعاً لقناعتها بأن انتقاداتها غير ذات جدوى أو قيمة، الأمر الذي جعلنا عند فرز النتائج مضطرين لإضافتها ضمن المنطق العام للسؤال، بينما اختلفت النسبة الباقية في رد الانتقاد إلى أسباب عاطفية ١٨ بالمئة، وأسباب مثالية ٥٠ بالمئة، وأشياء أخرى بنسبة ٢٥ بالمئة، بينما عزفت المجموعتان الإناث والذكور، عن توجيه الانتقاد إلى الفكر الوحدوي العربي وماهيته بأنهما عنصريان.

١٧ ـ ما هو برأيك نصيب التطبيق لنماذج الفكر الوحدوي العربي؟... هل هي...

	الإجابة	
	ذكور	إناث
ناجحة؟	-	-
متعثرة؟	٢٦	١٣
فاشلة؟	١٤	٧

لم ير أي من أفراد العينة أن نماذج التطبيق للفكر الوحدوي العربي كانت ناجحة، بل أجمعوا على بيان رأيهم بخصوصها، إما متعثرة وبنسبة كبيرة بلغت ٦٥ بالمئة أو فاشلة بنسبة ٣٥ بالمئة.

١٨ ـ ما هو الأسلوب المؤهل برأيك لدراسة ماهية ومشاكل ووسائل تطبيق الفكر الوحدوي العربي؟

طبيعة الأسلوب	الإجابة	
	ذكور	إناث
العقيدي	٦	٣
التبريري	١٥	٣
التكاملي	-	-
لا أرى ذلك واجباً	١٩	١٤

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة كبيرة من أفراد العينة خلصوا إلى عدم وجود داعٍ لبحث هذا الأمر، حيث بلغت نسبتهم من المجموع الكلي حوالى ٥٥ بالمئة، بينما توزعت الآراء حول المنهج العقيدي بنسبة ١٥ بالمئة والمنهج التبريري بنسبة ٣٠ بالمئة. وفي كلا الخيارين كانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث.

١٩ ـ هل تعرفت على شخص مهتم بدراسة الفكر الوحدوي العربي؟

	الإجابة	
	ذكور	إناث
داخل الجامعة	٩	٣
أم خارجها	٨	٢
لم أتعرف	٢٣	١٥

توضح من الجدول أعلاه أن نسبة ٦٣ بالمئة من المجموع الكلي لم تتعرف على أي شخص مهتم بدراسة الفكر الوحدوي العربي، بينما توزعت معرفة البقية على داخل الجامعة بنسبة ٢٠ بالمئة وعلى خارجها بنسبة ١٧ بالمئة.

٢٠ ـ ما هو برأيك مستقبل دراسة الفكر الوحدوي العربي؟

	الإجابة	
	الذكور	الإناث
مضمون... ومطلوب	٩	٣
محفوف بالمخاطر	١٠	٥
أم يحتمل الاثنين معاً؟	٢١	١٢

ونلحظ من الجدول الأخير ان نسبة القناعة بأن المستقبل الذي ينتظر دراسة الفكر الوحدوي العربي كونه مضموناً وذا حتمية في طلبه وتطوره بلغت ٢٠ بالمئة من المجموع الكلي، بينما بلغت النسبة للرأي المخالف (المستقبل محفوف بالمخاطر) ٢٥ بالمئة. أما نسبة الذين رأوا أن مستقبل دراسة الفكر الوحدوي العربي يحتمل الوجهين معاً فقد بلغت ٥٥ بالمئة. ويستنتج الباحث من ذلك أن دراسة الفكر الوحدوي العربي ما زالت بعيدة عن تحديد هويتها سواء في مجالها البحثي العام على رغم الجهد القومي المبذول إزاءها أو في مجالها البحثي والتدريسي في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد... مرحلة البكالوريوس.

خامساً: نتائج التحليل الإحصائي: نظرة عامة

لم يكتفِ الباحث بما توصل إليه من نتائج على المستوى الخاص، بل عمد إلى إخضاع أجوبة العينة إلى عملية تقييم عامة رغبة منه في إتمام الصورة الكاملة عن واقع دراسة الفكر الوحدوي العربي في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد. وقد نتج من تلك العملية مجموعة من الحقائق التي تسلط الضوء على واقع الرأي المتبلور لدى العينة المنتخبة بخصوص الدراسة والمآل الذي ينتظرها... ذلك الرأي الذي يبدو مهماً للغاية كونه يخرج عن قناعة لذوي الاختصاص ومن كلا الجنسين. ومن بين هذه الحقائق:

١ ـ الإجابة المتناقضة للشخص الواحد الذي أفصح للاستبيان، والتي دلت على الارتباك الواضح في فهم ماهية الفكر الوحدوي العربي والنظرة المجتزأة في التقييم. ففي الوقت الذي تظهر ٥ بالمئة من مجموع العينة التي خضعت للاستبيان أنهم يحبذون دراسة الفكر الوحدوي العربي، إلا أنهم يعتبرون أفكاره وطروحاته مثالية أو عاطفية لا تحتمل الواقعية... أو التطبيق!! وفي الوقت الذي تظهر فيه نسبة ٦ بالمئة من مجموع العينة قناعة تامة بدراسة الفكر الوحدوي العربي، تظهر رأيها في أن أصل الفكر وتطوره لم ينتجا عن الصيرورة التاريخية، بل هما ناتجان أصلاً من الاحتكاك بالغرب. بالمقابل يظهر ٧ بالمئة من مجموعة العينة استعدادهم لاستكمال دراساتهم في حقول متخصصة في الفكر الوحدوي العربي، ولكنهم يعبرون عن قناعتهم بأن الحل الأمثل يكمن في إخضاع الدراسة إلى المناهج التحليلية، التحليلية المقارنة دون المنهج التاريخي الضروري لفهم صيرورة الفكر الوحدوي العربي... وهذا يعني أن دراستهم قد حسمت لصالح الإطار العملي لا النظري فحسب. وبالاتجاه ذاته تظهر هذه النسبة عن العينة رأيها في أن أصول الفكر الوحدوي العربي هي أصول تبريرية وليست عقائدية.

٢ ـ ظهر في الاستبيان أن الانتقادات الموجهة للفكر الوحدوي العربي تختص في الجانب السياسي لا في الجانب الفكري... وقد بنى ١٢ بالمئة من مجموعة العينة رأيهم وقناعتهم على استحالة تطبيق النماذج التي أجاد بها رواد هذا الفكر لأسباب سياسية بحتة، وأخذوا يلومون التعثر الذي أصاب تلك النماذج... ولكنهم، وهذه ظاهرة صحية، لم يلقوا اللوم على الجماهير العربية بل على القيادات العربية التي حسبوها بتقاعسها عن أداء واجباتها سبباً في هذا التعثر. وقد بلغت نسبة التوافق مع هذا الرأي ٣٠ بالمئة من مجموع آراء العينة.

٣ ـ يظهر التحليل العام لنتائج الاستبيان أن نسبة ٢٥ بالمئة من مجموع العينة قد نفضت يدها من جدوى دراسة الفكر الوحدوي العربي في ظل الأوضاع العربية السائدة دون التأكيد على أن تلك الأوضاع المتردية بإمكانها أن تكون سبباً في تعطيل الجهود المبذولة لتفعيل دراسات الفكر الوحدوي العربي... وبالنسبة ذاتها ظهر أن السبب في عدم الاهتمام بتلك الدراسات يكمن في عدم الثقة بتطبيقات الفكر الوحدوي العربي وما ينتظرها من فشل.

٤ ـ على رغم ظهور الميل لضرورة فهم ما تحويه ماهية الفكر الوحدوي العربي، إلا أن نسبة الذين تحفزوا لدراسة تلك الماهية والبالغة ٣٥ بالمئة لا يفضلون دراستها من الناحية القومية، بل ذهبوا إلى دراسة القضايا ذات الصلة بالقوة، ٣٠ بالمئة حيث علاقة الوحدة بالقوة (التسلح)، ٣ بالمئة علاقة الوحدة بالتنمية و١ بالمئة علاقة الوحدة بالديمقراطية، ١ بالمئة علاقة الوحدة بالأسس التاريخية الصيرورة الأمة وفكرها الوحدوي.

٥ ـ عكست نتائج الاستبيان العامة الحاجة إلى إعادة بناء الرأي حول ما يتضمنه الفكر

الوحدوي من مفردات بحثية، حيث أكدت نسبة ٥٠ بالمئة من مجموع العينة أنها لا تفهم ما يعنيه البحث في دراسة الفكر الوحدوي العربي الآن، وأن ٤٥ بالمئة من مجموع العينة ليس لديهم تصور مسبق عما يمثله الفكر الوحدوي العربي، بينما اجتهدت نسبة ٣٠ بالمئة من مجموع العينة بأنها لم تطلع على ما يمكن أن يضمه الفكر من مراجع تعينهم على البحث.

٦ ـ اختلاف الآراء بشأن الحاجة إلى تجديد مقومات الفكر الوحدوي العربي، فنسبة ١٥ بالمئة من مجموع العينة أظهرت عدم جدوى البحث عن تجديد للفكر، مقابل نسبة ٢٠ بالمئة رأت ضرورة ذلك دون تحديد للمفصل الذي يناله التجديد، بينما أكد ٢٦ بالمئة على ضرورة تجديد الوعي الجماهيري و١٠ بالمئة على تجديد معطى القيادة.

لم تخلص العينة الخاضعة للاستبيان إلى تحديد العلاقة القائمة بين الفكر الوحدوي العربي والفكر الإسلامي. فنسبة ٢٨ بالمئة من مجموع العينة أظهرت نكرانها لوجود مثل هذه العلاقة، بينما أكدت ٢٨ بالمئة وجود العلاقة ولكنها متذبذبة.

٧ ـ لقد أكدت مظاهر التحليل النهائي أن ٥٠ بالمئة من مجموع العينة أكد على أن دراسة الفكر الوحدوي العربي الآن تنبع من حاجة تاريخية، بينما أكد ٣٤ بالمئة من مجموع العينة أن تلك الدراسة تبرّر ضرورة الميل لسبر غور الفكر الوحدوي العربي والاستفادة من نماذجه لمجابهة التحديات التي تمر بها الأمة العربية، بينما أكدت نسبة ١٦ بالمئة أن دراسة الفكر الوحدوي العربي في زمن الواقعية السياسية يمثل ترفاً عقلياً.

٨ ـ وفي الوقت الذي تبشر الوقائع الأكاديمية بالمزيد من الاهتمام بدراسة الفكر الوحدوي العربي أو البحث فيه في كلية العلوم السياسية على صعيد الدراسات العليا، إلا أن الاستبيان أكد أن ٤٠ بالمئة من الذين افترضوا دراسة الفكر الوحدوي العربي لا يميلون إلى دراسته لأسباب عقيدية، بل لأسباب أخرى خاصة، الأمر الذي يجعلنا نحكم بأنهم لو خلصوا لافتراضهم سيعمدون إلى دراسة الفكر من زاوية علاقته بمظاهر بحثية أخرى.

خاتمة

لقد تبين لنا من كل ما تقدم أن ثمة علاقة وثيقة بين معاودة دراسة الفكر الوحدوي العربي كمطلب حتمي وملح في ظل الأوضاع العربية السائدة... وبين الكشف عن معطيات تلك الدراسة في الشعور والوعي العربي إذا ما أردنا، وبإخلاص، استنبات شروط نمو القومية من جديد. وبناءً على ذلك توجهنا إلى شريحة الطلبة كونهم صنّاع الشعور القومي المقبل والأكثر تحسساً لتطور الفكر الوحدوي العربي ولتطور الدولة كمعطى أو كحقيقة واقعة باتت عرضة لمخاطر وتحديات خارجية، والتي بدا من الصعب تجاوزها أو القفز عليها عند البحث في إطار مشروع العرب الأزلي (الوحدة)، ذلك لأن توكيد الهوية الواحدة لا يستلزم فقط كفالة المصالح، بل خلقها أيضاً وتدعيمها بوضع نفسي صلد... الشرط الضروري لتكوين الوعي. وحسب هذه الدراسة أنها أشرت ذلك المطلب بوضوح. ولم ينس الباحث رصد مقدمات تفعيل ذلك المطلب بقدر تعلق الأمر بالدراسات الأولية/مرحلة البكالوريوس، حيث ضرورة:

أ ـ بناء خطة تطويرية لدراسة الفكر الوحدوي العربي وجعله مقرراً ثابتاً ودائماً.

ب ـ حث طلبة الصفوف المنتهية على الاهتمام بدراسة الفكر الوحدوي العربي من خلال إيجاد حلقة دراسية أو خلق وحدات دراسية للنقاش.

ج ـ حث التدريسيين على الاهتمام بدراسة الفكر الوحدوي العربي من خلال دفعهم للمشاركة بالندوات أو كتابة بحوث معينة أو المشاركة في المؤتمرات القومية.

د ـ تزويد المكتبة بالدراسات المتخصصة بالفكر الوحدوي العربي، وإقامة الصلات الوثيقة مع المؤسسات المعروفة بإمكانياتها لتوفير كل هذه الدراسات أو دفع الجمعية العربية للعلوم السياسية للقيام بدورها في هذا المجال.

هـ ـ وضع خطة طموحة لتبادل الخبرات العليا في هذا المجال... خبرة وتدريساً.

و ـ العمل على تطوير البحوث في الدراسات العليا وإغراء الطلبة بالتوجه نحو البحث في هذا التخصص الحيوي.

ز ـ دعوة المؤسسات القومية للاستفادة من المبادرات والأفكار الخلاّقة الواعية لتطوير هذه الدراسة بما في ذلك حث مراكز البحوث العربية على تمويل تطبيقها خدمة للأمة □

الوحدة العربية... إلى أين؟

حبيب حداد

مفكر عربي من سوريا، ووزير إعلام سابق.

شباط/فبراير ١٩٩٩

أولاً: التجارب الوحدوية

منذ مطلع الستينيات، أي منذ انهيار وحدة مصر وسوريا التي لم تعمر أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة، ظل العرب يحاولون تجديد بناء الوحدة بين أقطارهم، غير أن تلك المحاولات المتكررة على تنوع أساليبها وتعدّد أطرافها لم تكلل حتى الآن بالنجاح المطلوب، اللهم إلا إذا استثنينا تحقيق الوحدة اليمنية التي أنهت وضعية التشطير والتجزئة في القطر اليمني الواحد. فأين تكمن يا ترى مواطن الخلل والقصور في تلك المحاولات الوحدوية؟ وما هي أسباب تراجع الاهتمام بقضية الوحدة وانحساره سواء في سياسات الأنظمة أم في برامج الحركات السياسية العربية وممارساتها؟ وكذلك أسباب خفوت صوت الوحدة في الخطاب السياسي العربي عموماً، وبخاصة خلال العقدين الأخيرين منذ أن دُشِّنت رسمياً مسيرة التسوية الحالية للصراع العربي ـ الصهيوني؟

تجارب ومحاولات تمت لتجديد الوحدة بين سوريا ومصر والعراق في بداية الستينيات ومن ثم بين سوريا والعراق وبعدها بين مصر والعراق، وفي بداية السبعينيات بين مصر وسوريا وليبيا والسودان، فيما سمي آنذاك باتحاد الجمهوريات العربية، والذي تخلى عنه السودان منذ البداية، وبعد ذلك محاولة للوحدة بين سوريا والأردن وأخرى بين ليبيا وتونس ـ وبين ليبيا والمغرب ـ ومن ثم جاء إعلان ميثاق العمل القومي المشترك بين سوريا والعراق عام ١٩٧٨ بهدف توحيد القطرين... لكن كل تلك المحاولات على رغم ما رافقها من دعاية إعلامية كثيفة، وعلى رغم ما استثارته من بعض الأمل والتفاؤل في أوساط الجماهير، بقيت في نطاق البيانات الرسمية أو الاتفاقات الحكومية الفوقية التي لم يتجاوز تأثيرها توفير فسحة مؤقتة من تحسين مناخ العلاقات الثنائية بين تلك الأقطار، بل ان بعض الأنظمة التي كانت أطرافاً في تلك الاتفاقات الوحدوية انتهت بعلاقاتها إلى حالة من التوتر والقطيعة التي نسفت معها حتى الحد الأدنى للعلاقات الطبيعية لأي بلدين متجاورين.

ما هي أسباب ذلك؟ وكيف وصلت قضية الوحدة العربية إلى ما هي عليه اليوم؟ قبل أن نحاول الإجابة عن هذا السؤال وتقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في الخروج من هذا المأزق الذي تمر به قضية الوحدة، علينا ألا نغفل في هذا المجال ذكر تلك الأشكال من التجمعات الإقليمية التي قامت بين بعض الدول العربية محاولة الاستفادة من تجارب التوحيد الفاشلة، ومعلنة أهدافها في تحقيق التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء فيها.

وأول هذه التجمعات بطبيعة الحال مجلس التعاون الخليجي الذي تواصل مختلف مؤسساته عملها بصورة منتظمة تقريباً، غير أنه والحق يقال فإن هذا المجلس لم ينجز حتى الآن سوى نتائج متواضعة في مجال التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيه، حتى انه عجز مثلاً عن تسوية الخلافات الحدودية الناشئة بينها. وهناك أيضاً الاتحاد المغاربي العربي الذي ضم الدول الخمس في شمال افريقيا والذي يعتبر الآن مجمداً، لكنه قبل ذلك لم يخط خطوة عملية واحدة ذات شأن في طريق تحقيق أهدافه. ويكفي أن نتذكر مثلاً أن تأشيرة الدخول لمواطني الدول الأعضاء فيه لم ترفع بين معظمها. وأخيراً فقد كان هناك مجلس التعاون العربي الذي ضم كلاً من مصر والعراق واليمن والأردن، والذي انفرط عقده عند أول حدث مهم واجهته تلك الأقطار ونعني به حرب الخليج الثانية.

ومنذ انفصال وحدة سوريا ومصر عام ١٩٦١، وما خلفته من آثار ونتائج سلبية مدمرة على الوضع العربي، وبخاصة على صعيد الصراع العربي ـ الصهيوني، كان أمراً طبيعياً أن ينشغل الفكر السياسي بإجراء مراجعة نقدية لتحديد أسباب وعوامل إخفاق تلك التجربة الوحدوية بغية استخلاص الدروس والعبر المستفادة. وكما هو معروف وكما هو الحال في أعقاب كل الانتكاسات والهزائم التي لحقت بالكفاح التحرري لشعوب الأمة العربية، فقد تراوحت تقييمات القوى الوطنية والحركات والأحزاب السياسية، وكذلك مواقف المثقفين والمفكرين العرب، بين التركيز على دور العوامل الخارجية أو دور العوامل الداخلية في مسؤولية وقوع الانفصال. فوجهة النظر التي ركزت على دور العوامل الخارجية رأت في الانفصال جريمة قومية ومؤامرة مدبرة حاكتها في الخفاء قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية مجتمعة، وذلك للحيلولة دون تحرير فلسطين وللإجهاض ووقف تقدم الأمة ونهضتها.

أما وجهة النظر الأخرى فقد رأت في العوامل الداخلية المتعلقة بالأسلوب الذي تمت به عملية الوحدة وبالشكل الذي بنيت على أساسه دولة الوحدة الخلل الأساسي الذي أدى إلى انفصالها. فمن حيث الأسلوب جرت عملية التوحيد بين القطرين بأسلوب اندماجي فوري ومباشر دون مراعاة التدرج والمرحلية في توحيد كافة القطاعات: الاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية.. ومن حيث الشكل فإن هناك جوانب خطيرة تمثلت في بناء دولة الوحدة، فنظام الوحدة كان نظاماً فردياً بوليسياً تتحكم فيه أجهزة الأمن والمخابرات، وحيث ألغيت الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية وكانت هناك هيمنة لإقليم على إقليم.

واليوم وبعد انقضاء هذه الحقبة التاريخية على انفصال وحدة سوريا ومصر، وعلى امتداد أربعة عقود من الزمن من عمر الكفاح التحرري الوحدوي لجماهير الأمة العربية، ندرك جيداً وبوعينا الراهن أن العوامل الداخلية كانت فعلاً السبب الأساسي وراء انهيار دولة الوحدة.

فالوحدة بين سوريا ومصر كانت في تلك المرحلة تجسيداً لإرادة شعبية عارمة ليس في القطرين فحسب وإنما على مستوى الوطن العربي كله. لقد برهن تطور الأحداث اللاحق أن القيادات التي اضطلعت بمهمة إنجاز هذا الهدف الكبير في أرض الواقع لم تكن في مستوى تحقيق تلك الخطوة القومية المصيرية، فلم تتمكن من بنائها البناء السليم، ولم تتمكن من صيانتها والذود عنها.. هكذا إذن كان مصدر الخلل الأساسي في كيان الوحدة. ونتيجة ذلك كان العجز عن تصحيحها وسد الثغرات القاتلة في بنائها. وهذا ما أدى بدوره إلى إفساح المجال واسعاً للقوى المعادية للوحدة كي تضرب ضربتها وتجهض أول تجارب العرب الوحدوية بعد خلاصهم من السيطرة الاستعمارية المباشرة. وهكذا أضيفت هذه التجربة إلى تاريخ العمل الوحدوي العربي في العصر الحديث الذي شهد قبل ذلك محاولتين جادتين، ونعني بهما محاولة محمد علي خلال النصف الأول من القرن الماضي ومحاولة الثورة العربية في مطلع هذا القرن.

ما أردنا إبرازه والتركيز عليه من خلال عرضنا الوجيز لتجارب ومحاولات تحقيق الوحدة على امتداد نصف القرن الماضي هو أن الأنظمة والقوى السياسية والشعبية العربية التي عملت على الإفادة من دروس تجربة الوحدة عام ١٩٥٨ لم تستطع أن تنجز حتى الآن - باستثناء توحيد شطري اليمن - أية خطوة وحدوية أو أية خطوة انتقالية جدية على طريق الوحدة بين الأقطار التي يفترض فيها قبل غيرها السير في هذا الطريق، لا بل إن قضية الوحدة العربية كهدف وكمشروع هي الآن في حالة تراجع سواء على صعيد الأنظمة والتنظيمات السياسية أو على صعيد الجماهير الشعبية العريضة.

مرة أخرى، ما هي أسباب وعوامل استمرار هذا الوضع؟

فهل يعود ذلك الواقع إلى مواقف الأمبريالية والقوى المعادية للوحدة العربية التي ترى في قيام الوحدة انتصاراً للعملية التحررية الشاملة لشعوب هذه المنطقة، وإنهاء لكل أشكال التبعية والسيطرة الأجنبية، أم يعود ذلك الواقع إلى تطور فهم الأنظمة الحاكمة والحركات والقوى السياسية وممارساتها؟

وكيف يمكن تفسير بعض الاتجاهات والدعوات التي نشطت مؤخراً مشككة في ماهية فكرة القومية العربية من أساسها وبالتالي في وجود أمة عربية متكونة أو في طور التكوين؟

علينا بطبيعة الحال ألا نتعامل مع مثل تلك المواقف والدعوات بالاستنكار والإدانة المسبقة،

بل أن نبحث عن أسبابها ونتعرف على طبيعة التربة التي نمت فيها، والمناخ الذي نشأت فيه. وعلينا أن نتحاور معها بروح نقدية علمية، ونحتكم إلى الحقائق، حقائق التاريخ والجغرافيا والواقع، التي لا بد من إدراكها واستيعابها كي نستطيع التوافق على برنامج العمل الكفيل بإخراج شعوب أمتنا من مأزقها الراهن.

علينا أن نتعرف على واقع مجتمعاتنا كما هو وأن ننطلق في أية حلول نقررها من أرض هذا الواقع. إن السمة الأساسية لهذا الواقع هي التخلف التاريخي المزمن في كافة المجالات: التخلف الفكري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهكذا فإن استمرار حالة التخلف في أقطارنا لم تساعد إلا في إعادة إنتاج التخلف نفسه وإحكام بنيته وإلى مضاعفة كل روابط التبعية والهيمنة الأجنبية. وعلى أرضية هذا الواقع كانت هزيمة المشروع النهضوي العربي، وبخاصة في مواجهة المشروع الصهيوني، ولا غرابة في ذلك فالباطل الذي يدعمه العلم وكل وسائل القوة والمنعة يمكن له في عالمنا هذا أن يهزم الحق الذي يفتقد العلم وأسباب القوة.

مجتمعاتنا متخلفة وشعوبنا مذلة مستعبدة تحكمها أنظمة استبداد فردية شمولية، وقوانا وحركاتنا السياسية سواء بوعيها أو بممارساتها متخلفة وقاصرة عن مواجهة المهام التي تنتصب أمامها. وكما يرى محمد جابر الأنصاري فإن «التخلف السياسي بنية عامة في المجتمعات العربية تطال السلطة والمعارضة على السواء وتعبر عن واقع القاع السوسيولوجي العربي بمختلف فئاته وقطاعاته في حقيقة بناها وعلاقاتها التقليدية الجامدة التي لم تخضع بعد لتطوير تحضيري حقيقي»[(١)]. هذا هو الواقع الذي نعيشه ـ التعرف على حقائق الواقع والانطلاق على أساسها لن يكون دافعاً لليأس والإحباط، بل إنه يمثل نقطة البداية الجادة والسليمة لتجاوز هذا الواقع ومواصلة مسيرة التحرر والوحدة القومية.

وإذا كنا لا نغفل الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الخارجية أو نقلل من خطورته ونحن نعيش ثورة المعلومات والتكنولوجيا ـ الدور الإيجابي والسلبي على حد سواء ـ من حيث تأثيره في تكوين الرأي العام في بلادنا وما يعمل عصر العولمة على تعميمه من مفاهيم وأفكار جديدة تتناول طبيعة النظام العالمي الجديد وأسسه ومصير الأمة والقومية والدولة الوطنية وصراع الحضارات... وغيرها، إذا كنا لا نغفل هذا الجانب، فعلينا أن نعترف أن أسباب ما تعانيه جماهيرنا من يأس وإحباط، وما تتسم بها مواقفها تجاه قضاياها الأساسية من لامبالاة أو ردود فعل إنما ترجع أولاً وقبل أي شيء آخر إلى حالة الاغتراب التي تعيشها داخل مجتمعاتها. فالمواطن الذي صار يشكك الآن بوجود الأمة العربية وبحقيقة القومية العربية وبالتالي إمكانية تحقيق الوحدة العربية هو نفسه المواطن الذي يردد أن الديمقراطية وأن ممارسة الإنسان لحقوقه الطبيعية مستحيلا التطبيق في مجتمعاتنا. وبالمقابل فإنه يمكن أن يكون هو نفسه المواطن الذي أصبح سلاحه التطرف الديني أو التعصب الإقليمي أو القومي للرد على ما يتعرض له من مشاكل وتحديات... وعلينا ألا ننسى في هذا المجال أن نسبة كبيرة من الجماهير الشعبية العريضة أصبحت غير مبالية وغير منفعلة بأية أحداث قومية أو وطنية بعد أن سحقتها ظروف حياتها القومية. فقد اهتزت صورة الوطن ورابطة المواطنة عند كل فرد فيها لأن لقمة عيشه وسلامته الشخصية قد أضحيا هدفه الأسمى.

(١) محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخلل (جذر العطل العميق) (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٨).

لماذا أخفقت جميع التجارب والمحاولات الوحدوية التي جاءت في أعقاب انفصال وحدة سوريا ومصر باستثناء الوحدة اليمنية؟ السبب في رأينا أنها كانت محاولات فوقية تمت بين أنظمة حكم تفتقد المشروعية، ولا تعبر عن الإرادة الشعبية... وكان متوقعاً لتلك الاتفاقات أن تخفق لأنها كانت اتفاقات ظرفية عابرة، وأحياناً نتيجة محاور مؤقتة لخدمة مصالح تلك الأنظمة وتبادل الدعم المرحلي والحماية فيما بينها لتنفرط عند أول واقعة تبرز التعارض والتناقض بين مواقف تلك الأنظمة. أما الجماهير فلم يكن لها يد أو دور في قيام تلك الاتفاقات أو في انتهائها لأنها محرومة من أبسط أشكال المشاركة الشعبية في إدارة شؤونها وفي تقرير مصيرها.

بعد هذا الاستعراض السريع لمسيرة العمل الوحدوي، هل نحن في حاجة أيضاً لتلمس المستوى الذي وصل إليه العمل العربي المشترك في الوقت الراهن... وما هي حال التضامن العربي حتى في أدنى صيغه ومستلزماته؟

ما هو الدور الذي تقوم به الجامعة العربية الآن وما مدى فاعلية هذا الدور؟ ما هو مثلاً مصير القرارات المتعلقة بإقامة السوق العربية المشتركة، تلك القرارات التي ما يزال التأكيد على ضرورة المباشرة بتطبيقها يتواصل منذ أكثر من ثلاثين عاماً؟ ما هو مصير قرارات القمة العربية... وأين أضحت تلك المؤتمرات نفسها حيث لم تستطع الدول العربية خلال عشر سنوات مرت سوى عقد مؤتمر واحد منها، وأعلنت كل الدول الأعضاء المعنية بتنفيذ مقرراته بأنها لا تستطيع الالتزام بتلك المقررات لأنها تتعارض مع سيادتها الوطنية...؟!

ومنذ عامين والحكام العرب يحاولون إقناع بعضهم بعضاً بضرورة اللقاء في مؤتمر قمة للتداول في الوضع الخطير الذي تعيشه المنطقة، والذي أوصلت إليه عملية التسوية الحالية، ولكن دون جدوى!

والأطراف العربية التي ذهبت إلى مؤتمر مدريد قبل سبع سنوات لتفاوض إسرائيل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، والتي اتفقت فيما بينها على ضرورة التشاور والتنسيق وتوحيد المواقف، أين أصبحت وحدة موقفها الآن من كل ما يجري ومن خلال المسارات المنفردة التي سلكتها.. وما هي أوراقها وإمكاناتها الذاتية في مواجهة الصلف الإسرائيلي والدعم الأمريكي غير المحدود له؟ وما هي قدراتها بعد ذلك كله على تحقيق السلام العادل والشامل الذي ما زالت تعلن تمسكها به وأنها لن ترضى بغيره بديلاً!!

هذه هي صورة التضامن وصورة العمل العربي المشترك في الوضع العربي الراهن، في الوقت الذي يستمر ويتواصل فيه الحصار الظالم المفروض على العراق وليبيا والسودان، والدول العربية نفسها هي في واقع الحال أداة تنفيذ هذا الحصار ضد شعوب الأقطار العربية الثلاثة.

باختصار يقف العرب اليوم على أبواب القرن الحادي والعشرين في مواجهة تحديات كبيرة تهدد الهوية والوجود والمستقبل، لكنهم يفتقدون في الوقت نفسه أية رؤية مشتركة تسدد خطاهم باتجاه أهدافهم المصيرية، كما أنهم يفتقدون الأداة المشتركة القادرة على تنسيق جهودهم وتوحيد إرادتهم.

كيف يمكن إذن إعادة الاعتبار إلى هدف الوحدة العربية؟ وكيف يمكن بعث الحياة

والدينامية في مسيرة العمل الوحدوي؟ إننا نعرض هنا بعض المهمات الأساسية التي نعتقد أنها تصلح كمنطلقات لبرنامج عمل مقترح على المستويين القطري والقومي، برنامج عمل يمكن أن يدفع بعملية الوحدة العربية إلى الأمام على طريق التواصل والنمو والتكامل.

ثانياً: الوضوح النظري

إن المرحلة الحالية التي وصلت إليها قضية الوحدة العربية سواء على صعيد الفكر أو العمل تتطلب من وجهة نظري أول ما تتطلب ضرورة الوضوح النظري الكافي لمنظومة من الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالمستقبل العربي وفي مقدمتها العروبة والقومية العربية - الأمة، الأمة - الدولة، طرق وأساليب تحقيق الوحدة العربية - الوحدة والديمقراطية - العروبة والإسلام - الموقف من العلمانية - الأصالة والحداثة - دولة القطر ودولة الوحدة - صراع أم حوار الحضارات - العولمة.

الوضوح الفكري تجاه هذه المسائل أصبح يمثل الخطوة الأولى التي ينبغي أن تسبق أية خطوة أخرى من أجل إعادة قضية الوحدة إلى مركز اهتمام الجماهير العربية باعتبار أن هذه الجماهير هي صاحبة المصلحة الحقيقية في أية إنجازات توحيدية بين قطرين عربيين أو أكثر، وهي أداة تحقيق الوحدة وضمانة استمرارها ونموها كي تشمل أقطاراً أخرى.

والوضوح الفكري شرط أساسي لتكوين وعي سليم تتسلح به الحركات والتنظيمات السياسية والإصلاحية وكل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني. فإذا توفر مستوى الوعي المطلوب أمكن إقرار وصياغة برامج عمل صحيحة - برامج تحدد المهمات المرحلية والاستراتيجية استناداً إلى فهم صحيح لطبيعة التعارضات والتناقضات الاجتماعية والطبقية وعلى ضوء معطيات الواقع المحلي والقومي والعالمي.

ويظهر التقييم الموضوعي لمسيرة العمل الوحدوي على امتداد نصف القرن الماضي، منذ أن أحرزت الأقطار العربية استقلالها الوطني وأسست دولها القطرية، أن قصور الوعي السياسي، باعتباره أخطر تجليات التخلف الذي تعيشه مجتمعاتنا، كان وقبل أي عامل آخر السبب الأساس في إخفاق مسيرة الوحدة وفي حصول ما حدث من كوارث ونكسات.

كما أن غياب الوضوح النظري وقصور مستوى الوعي السياسي لدى القوى والحركات السياسية العربية قد أديا إلى بروز إشكاليات لا مبرر لها في الساحة الفكرية - إشكاليات أثارت وما تزال تثير بين الحين والآخر نوعاً من النزاعات الهامشية والحروب الايديولوجية بين المثقفين والمفكرين العرب. ومن جانب آخر فقد ساعد غياب الوضوح النظري العديد من الحركات والتنظيمات السياسية على اتخاذ مواقف تلفيقية على الصعيد الفكري وممارسة سلوك انتهازي على الصعيد العملي.

ونظراً لغياب الوضوح النظري المطلوب وكنتيجة لحالة اليأس والإحباط الناجمة بدورها عن إخفاق وإجهاض مشاريع النهضة والوحدة التي قادتها مختلف القوى والتيارات السياسية العربية، فإن هناك الآن مواقف متباينة من شعارات وأهداف المشروع التحرري الذي حفز واستقطب نضالات الشعوب العربية منذ مطالع هذا القرن، وتتراوح تلك المواقف مثلاً من التشكيك بوجود حركة القومية العربية ورابطة العروبة من أساسها، وبالتالي التشكيك بوجود

أمة عربية إلى إمكانية بناء دولة واحدة تجمع شمل هذه الأمة. يقابل ذلك مواقف أخرى يتخذها الفكر القومي التقليدي مثل النظر إلى مفاهيم الأمة والقومية والوحدة على أنها حقائق حية وثابتة في الزمان والمكان ـ حقائق تعيش في ضمير كل إنسان عربي ولا تحتاج إلا إلى هبّة أو صحوة ذاتية تعبر عن جماع إرادة الجماهير العربية كي تتجسد في أرض الواقع.

وإذا كان المجال لا يتسع هنا للخوض في هذا الجانب الفكري، فإني أؤكد اتفاقي مع وجهة النظر الداعية إلى ضرورة تجديد وتطوير نظرتنا تجاه الأهداف الأساسية لمشروع النهضة العربية ـ الوضوح النظري الذي يستدعي إذن ضرورة تجديد وتطوير بنية تلك المفاهيم وإعادة صياغتها على أساس نظرة علمية نقدية واعية تستوعب دروس العمل الوحدوي وتجاربه وحقائق عصرنا الراهن، ولا يعني ذلك التراجع أو الارتداد عن تلك الأهداف الأساسية.

فما هو مطلوب هو الانتقال بهدف الوحدة وبالعملية الوحدوية كما يرى العديد من المفكرين العرب من آفاق الرومانسية والايديولوجيا إلى إطار الواقع والسوسيولوجيا، حيث المرحلة لم تعد مرحلة إذكاء للشعور القومي في مواجهة الاستعمار المباشر، لكنها مرحلة معالجة وإصلاح تركة التخلف التاريخي المزمن: التخلف الاقتصادي والثقافي والعلمي والاجتماعي والسياسي لأمة مجزأة في كيانات متفاوتة من حيث نوعية تطورها ومستواه.

لم يعد يكفي الركون إلى الشعور الوحدوي العفوي، الشعور العاطفي الشعبوي الذي لا يعبأ كثيراً بضرورة استكمال مقومات الوحدة ولا بطبيعة التحديات التي تواجهها مسيرة الوحدة. ولم تعد المواقف الأخرى مثل القول بأن القومية العربية هي حب قبل كل شيء وان الشعور القومي هو شعور حي وخالد يربط الفرد ببني قومه، كافية لحفز الجماهير العربية وتعبئتها من أجل تقديم التضحيات المطلوبة لمواصلة السير في طريق الوحدة. فليست القومية العربية رابطة إثنية أو عضوية تشد أغلب المواطنين أو كلهم في أي قطر عربي. فكرة القومية التي أخذت كما هو معروف مفهومها منذ قرنين من الزمن هي ظاهرة اجتماعية تاريخية تربط مجموعة بشرية عاشت على أرض واحدة وفي إطار دولة واحدة، وجمعها لفترات مديدة تاريخ وثقافة ومصير مشترك. والقومية العربية التي تجمع كل المواطنين الذين يعيشون في الوطن العربي وتوحد إرادتهم في العمل على بناء دولتهم الواحدة هي رابطة حضارية متجددة ومتطورة. فحركة القومية العربية لا يمكن لها أن تنكفئ على نفسها أو يرتد خط سيرها إلى الماضي بغية إحياء وتحقيق أمجاد سالفة، لكن القومية العربية، وبالتالي هوية العروبة، تأخذ مقومات وجودها واستمرارها في أنها حركة تحرير شامل لشعوب الأمة العربية في طموحها المشروع من أجل بناء مجتمع ديمقراطي متطور ومزدهر، مجتمع موحد لا يعرف هيمنة أو تسلط قطر على آخر ولا اضطهاد أية مجموعة اثنية لغيرها ويتمتع فيه جميع المواطنين بالحقوق والواجبات نفسها.

هكذا ينبغي تعميق وعي كل مواطن وشحذ إرادته في العمل من أجل الوحدة بحيث يدرك أن مصلحته الحياتية وخير أجيال الحاضر والمستقبل يرتبطان بتحقيق هذا الهدف الكبير، لأن الوحدة وحدها هي قاعدة النهضة الشاملة لكونها تنقل الأمة من حالة التجزئة والتخلف والتبعية إلى العيش في دولة واحدة قادرة بطاقاتها وإمكاناتها الاقتصادية والبشرية والعلمية والحضارية، دولة تؤمن لمواطنيها الأمن والكرامة والحرية والتقدم. وبهذه الرؤية الواضحة لآفاق ونتائج أية خطوات وحدوية بين الأقطار العربية، فإن الجماهير لن تتردد في تقديم التضحيات المرحلية التي

قد يتطلبها تحقيق وبناء دولة الوحدة مثلما يقوم به الشعب الألماني اليوم بعد إعادة توحيد شطري بلاده.

أما بصدد أسلوب تحقيق الوحدة بين الأقطار المستعدة أو المهيأة لذلك، فينبغي استيعاب العبر والدروس المستخلصة من تجارب الماضي.. إذ ما هو الموقف الآن من أسلوب إنجاز الوحدة باتفاقات فوقية تعقدها الأنظمة دون أية آليات عملية لوضعها موضع التنفيذ العملي، تلك الاتفاقات التي كانت تنتهي بمجرد انتهاء فترات الانسجام العابرة التي تحكم علاقات تلك الأنظمة؟ وما هو موقفنا الآن من تلك النظريات التي طرحت في مراحل سابقة ونادت بضرورة وجود القطر القائد، أو القطر القاعدة، المؤهل دون غيره لقيادة عملية التوحيد القومي حتى استكمالها؟

وما هو موقفنا الآن من أسلوب العمل العسكري سبيلاً لتحقيق الوحدة، هذا الأسلوب الذي قد يصل إلى حد احتلال قطر عربي لآخر؟

تلك المواقف على صعيد أسلوب تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية كانت ولا تزال مصدر صراعات بين الأنظمة، والأخطر من ذلك أنها كانت وكما أسلفنا مثار نزاعات حادة واختلافات واسعة في مواقف المثقفين والمفكرين العرب.

المجال لا يسمح هنا بطبيعة الحال بالاستطراد في مناقشة صحة وجدوى أساليب تحقيق الوحدة العربية، لكن ما ينبغي التنويه به هو ذلك الدور الكبير الذي اضطلع به مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت خلال العشرين عاماً التي انقضت حتى الآن على تأسيسه في إيلاء جهد خاص لدراسة ومناقشة هذا الموضوع المهم، وذلك من خلال الأبحاث التي نشرها والندوات التي نظمها. لكن ما نود التركيز عليه هنا هو أن تجارب العمل الوحدوي العربي والدروس المستفادة من تجارب التجمعات وعمليات التوحيد في العالم خلال نصف القرن الماضي توضح أن هناك منطلقات أصبحت في مرتبة المسلمات بالنسبة لأسلوب تحقيق الوحدة العربية وفي مقدمتها: المرحلية في بناء الوحدة، المرحلية في انضمام الأقطار لدولة الوحدة، والمرحلية والتراكم في بناء أسس وقواعد الكيان الوحدوي، هذا الموضوع الذي سنتناوله بالحديث في مكان لاحق.

ثالثاً: الديمقراطية طريق الوحدة

لا يمكن للوحدة بين الأقطار العربية إلا أن تكون تعبيراً عن الإرادة الحرة للجماهير الشعبية. ولكي تستطيع هذه الجماهير التعبير عن إرادتها ينبغي أن تعيش في مجتمعات ديمقراطية حقيقية. لقد أكدت مسيرة حركة التحرر العربية على امتداد نصف القرن الماضي أن أهدافها المركزية في التحرر والوحدة والتحضر وتحرير فلسطين لا يمكن إنجازها إلا عبر الحياة الديمقراطية. فالطريق إلى تحرير فلسطين وطريق تحقيق أية خطوات وحدوية أو أية إنجازات مهمة على صعيد البناء والتنمية، يمران أولاً بتحرير الإنسان العربي وتحرير المجتمعات العربية.

أما الديمقراطية التي هي أحد أعمدة المشروع النهضوي العربي هي في الوقت نفسه الحاضنة التي تنمو وتترعرع فيها أهداف هذا المشروع: أهداف التنمية والتحرر والوحدة. كما أن الديمقراطية هي قبل ذلك الأساس المكين لتحقيق وصيانة الوحدة الوطنية داخل كل قطر من

الأقطار العربية حيث يتمتع جميع المواطنين بالحقوق والواجبات نفسها دون أية تفرقة أو تمييز.

أما الآراء التي تتردد بين الحين والآخر معلنة أن المبالغة في التركيز على المسألة الديمقراطية في هذه المرحلة إنما تأتي كرد فعل على حالة العجز والتردي التي يتسم بها الوضع العربي، فإنها لا تصور في الواقع إلا جانباً من الحقيقة. أما الجانب الآخر من الحقيقة وما أكدته تجارب شعوبنا منذ نيلها استقلالها الوطني وحتى الآن فهو أن مهمة إنقاذ المصير الوطني والقومي لا يمكن أن تتحقق إلا عبر مسار التحول الديمقراطي.

من المناسب أن نستعيد هنا بعض الشعارات التي رفعناها خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، وهي الفترة التي كانت بصورة عامة فترة المد والصعود في النضال التحرري الوحدوي لهذه الأمة، ومن تلك الشعارات: شعار لقاء القوى التقدمية من خلال المعركة، وشعار تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية، وفي أحيان أخرى، الوحدة طريق تحرير فلسطين، وشعار التحويل الاشتراكي خطوة أساسية في طريق الوحدة العربية.

فشعار لقاء القوى التقدمية من خلال المعركة كان يعني أنه لا يمكن الوصول إلى توحيد القوى والطاقات العربية الشعبية والرسمية، وبالتالي لا يمكن تحقيق أية خطوات وحدوية بين الأقطار العربية إلا من خلال اللقاء على أرض معركة تحرير فلسطين ـ ومع عدم الاستهانة بما كان يرمز إليه هذا الشعار من دلالة إيجابية في تصوير مركزية القضية الفلسطينية في مسيرة الثورة العربية ـ وكذلك ما يرمز إليه شعار: تحرير فلسطين طريق تحقيق الوحدة العربية، من تأكيد أن وحدة النضال العربي هو السبيل لتحقيق الوحدة، مع عدم الاستهانة بهذا المردود في باب التعبئة المعنوية، فإنه ليتضح الآن كم كانت تلك الشعارات نظرية وإلى أي حد كانت تتجاهل الواقع، إذ كيف تستطيع القوى الوطنية والتقدمية العربية أن توحد نضالها وأن تتلاقى على أرض معارك التحرير والتحرر قبل أن تتحرر هي نفسها، وكذلك الجماهير الشعبية العريضة، وقبل أن تتمكن من العيش في مجتمعات حرة وديمقراطية تستطيع من خلالها أن تمسك مصائرها بأيديها؟

وكيف يمكن لنا أن نأمل أو نتوقع تحقيق أية إنجازات جادة في مجال البناء والتنمية أو أية إصلاحات في مجال العدالة الاجتماعية في نطاق أي قطر من الأقطار العربية إذا لم تكن هناك أنظمة ديمقراطية تعبر عن إرادة ومطامح شعوبها؟

من المؤسف أن نرى العالم من حولنا يتغير ويتطور ويسارع الخطى نحو تهيئة المستلزمات التي تستدعيها مواجهة تحديات القرن القادم إلا الوطن العربي، فإنه ما يزال يشكل حالة استثنائية وخاصة ـ فمنذ ثلاثة عقود ومعظم الأقطار العربية تحكمها أنظمة شمولية تحت أسماء ومسميات مختلفة، ووضعية التخلف والتبعية تتحكم وتعيد إنتاج نفسها. ومع عدم التقليل من شأن وجود هامش ديمقراطي الآن في عدد محدود من الأقطار العربية وضرورة العمل على تعزيزه وتوسيعه، فإن الوضع الذي تعيشه الأقطار العربية قد عطل إمكانية نشوء المجتمع المدني الذي هو قاعدة وضمان أي تطور ديمقراطي منشود.

أما وجهات النظر التي ترى أن المجتمعات العربية ليست مهيأة بعد لتقبل الحياة الديمقراطية فإنها لا تخدم من حيث النتيجة إلا هدف تكريس الواقع الراهن، إذ مهما يكن

الاختلاف في الرأي بشأن طبيعة المقدمات والشروط الواجب توفرها لتطبيق الديمقراطية في أي بلد عربي، فإن ذلك ينبغي ألا يكون مبرراً لتأجيل المباشرة بالتحول نحو الديمقراطية حتى لو اتخذ ذلك التحول صيغة انتقالية وتدريجية.

ثمة مسألة أخرى نجد أن من المناسب الإشارة إليها هنا، وهو أنه إذا جاز لنا هنا أن نستخدم منطق التصنيفات الإثنية والدينية القائمة في نطاق أي قطر عربي فإنه ينبغي التأكيد دائماً على أن بناء نظام ديمقراطي في هذا القطر أو ذاك هو أولاً مسؤولية الأكثرية التي تلقى على عاتقها مهمة المبادرة لبناء مجتمع ديمقراطي عصري يتمتع أبناؤه بالمساواة التامة في الحقوق والواجبات.

ولن ننهي الحديث عن أهمية الديمقراطية في حياة شعوبنا دون إبداء ملاحظة أساسية تتعلق بالبيان السنوي عن حال الأمة الذي يصدره المؤتمر القومي العربي وتنشره مجلة **المستقبل العربي**، فالبيان كما هو معروف يعنى برصد المتغيرات في نطاق كل قطر وعلى الصعيدين العربي والدولي ويقدم المقترحات الكفيلة بالرد على مختلف التحديات التي تواجهها الأمة وتجاوز الوضع الراهن وهو أمر بالغ الأهمية والفائدة، غير أن البيان يقصر كثيراً في المكان والحجم الذي يفرده لمعالجة موضوع الحريات الديمقراطية ومصادرة حقوق الإنسان العربي الأساسية، وهي المسألة التي تشكل من وجهة نظرنا القاعدة الأساس نحو بناء وتعزيز القدرات الذاتية لكل قطر، بل وللأمة العربية بمجموعها.

رابعاً: إصلاح نظم الثقافة والتربية والتعليم وتطويرها

المدارس والجامعات وكذلك مختلف وسائل الثقافة والاتصال هي أداة تكوين وإعداد أجيال الحاضر والمستقبل، وعلى نوعية ومستوى هذا التكوين والإعداد يتوقف مستقبل أي أمة من الأمم. إن ما نعنيه بإصلاح وتطوير نظم ومناهج الثقافة والتعليم المعمول بها حالياً في البلدان العربية السير في اتجاهين متلازمين: اتجاه التنسيق والتكامل والتوحيد في المناهج واتجاه تطوير بنية ومحتوى تلك المناهج والبرامج ـ برامج الثقافة والتعليم ـ وإعادة النظر بصورة جذرية بطرائق التدريس الحالية.

المجال هنا ليس مجال مناقشة هذا الموضوع، ولكن ما يجدر ذكره في هذه العجالة أن نشير إلى بعض الظواهر الخطيرة لواقع أنظمة الثقافة والتعليم في بلادنا، ومثل ظاهرة التدهور المتواصل في مستوى التعليم وغياب البحث العلمي، وعدم الربط بين التعليم والتكوين من جهة، واحتياجات التنمية من جهة أخرى، وما يؤدي إليه هذا الوضع من نزيف مستمر وهجرة للأدمغة والكفاءات، أو تخريج أفواج متلاحقة من الجامعيين العاطلين عن العمل.

ومن الظواهر الخطيرة التي تسم مختلف برامج الثقافة والتعليم في بلادنا والتي تؤثر سلباً في تكوين وإعداد المواطن الواعي والمؤهل لتأدية واجباته وممارسة حقوقه، سيادة الفكر الغيبي وغياب المنهج العقلاني والعلمي في البحث والثقافة، وبخاصة في مجال تدريس العلوم الإنسانية، وكذلك التركيز على دور القائد الفرد ودور النظام القائم وعلى دور كل قطر باعتباره أمة قائمة بذاتها. أما القيم الأخرى مثل: رابطة المواطنة وحقوق الإنسان ـ والعمل الجماعي، ودور الشعب، ومفاهيم العروبة والأمة العربية والديمقراطية والعدالة والوحدة العربية، فهي اما مهمشة أو غائبة أومشوهة في تلك البرامج.

من أجل تكوين وعي حقيقي لدى أجيالنا الحاضرة والمقبلة ينبغي أيضاً إعادة النظر بمنهج ومحتوى وطريقة تدريس التاريخ العربي على أساس نظرة نقدية شمولية تستهدف إعادة قراءة تاريخنا بكل ما فيه من جوانب إيجابية وسلبية، والإحاطة بمختلف مراحل هذا التاريخ: العرب قبل الإسلام والعرب بعد الإسلام والعرب في العصر الحديث، باعتبار أن تاريخ أية أمة والذي هو مستودع ذاكرتها هو سلسلة مترابطة الحلقات والمراحل. اعتماداً على هذا المنهج وفي إطار هذه الرؤية، فإن تاريخنا كما يرى قسطنطين زريق[٢]، لن يكون عبئاً على حاضرنا، أو كابحاً لتقدمنا، بل تاريخاً حافزاً لنا ومعيناً دائماً في مواجهة تحديات الحاضر وصنع المستقبل المنشود.

ولن ننهي الحديث عن واقع الثقافة والتعليم في الوطن العربي دون أن نسلط الضوء على تلك الجوانب الخطيرة الأخرى، والتي أخذت على عكس ما هو منتظر تزداد تفشياً واتساعاً في مجتمعاتنا خلال العقود الأخيرة وفي مقدمتها ظاهرة الأمية، فالأرقام التي تنشرها منظمة اليونسكو كل عام هي أرقام مقلقة حقاً، إذ ما زالت نسبة الأمية في الكثير من الأقطار العربية تتجاوز ٤٠ بالمئة من مجموع السكان. وباستمرار هذه الوضعية، كيف يمكن لنا أن نتوقع تكون رأي عام واع؟ وكيف يمكن للمواطن التفاعل مع شؤون حياته اليومية أو مع قضاياه الوطنية؟ نسبة الأمية هي الآن في ارتفاع متواصل لا بين الكبار وإنما بين الأجيال الجديدة حيث المدارس والمعاهد تقصر عن استيعاب الأعداد المتزايدة منها، وهكذا تتضخم جيوش العاطلين عن العمل في كل عام، وبطبيعة الحال فإن اتجاهات العنف والتطرف والانحراف تجد مرتعاً خصباً لها في هذه الأوساط.

أما الثقافة الشعبية التي تهدف أساساً إلى تيسير سبل ووسائل الاتصال والثقافة والمعرفة، وفي مقدمتها الكتاب، ووضعها في متناول الجماهير العريضة وذات الدخل المحدود، فإن دورها ما زال ثانوياً إلى درجة كبيرة. وإضافة إلى هامشية هذا الدور فإن اهتمامها لا يتوجه إلى قضايا الشعب الحيوية، وفي مقدمتها الثقافة الديمقراطية وقضايا التنمية والتطور والوحدة القومية.

خامساً: المرحلية في بناء الوحدة

لا يمكن على ضوء تجارب الماضي تصور قيام الوحدة سواء بين قطرين عربيين أو بين عدة أقطار دفعة واحدة. فالاتفاقات السياسية الفوقية بين الأنظمة، ومهما كانت جدية نيات ودوافع الذين يملكون سلطة القرار في تلك الأنظمة، ليست سوى الخطوة الأولى في السير على طريق إعداد واستكمال مقومات البناء الوحدوي.

لقد خلقت التجزئة المديدة التي عاشتها الأقطار العربية تفاوتاً واختلافاً كبيرين بين قطر وآخر في مستوى التطور وفي طبيعة ونوعية البنى والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية وفي القوانين والأنظمة وفي برامج الثقافة والتعليم، وأخيراً وليس آخراً في الذهنية والنظرة إلى العديد من المسائل والقضايا الأساسية، الاجتماعية والقومية والإنسانية.

لذا فإن مسار العمل الوحدوي هو في الواقع صيرورة متحركة تستهدف حل الاختلافات

---

(٢) قسطنطين زريق، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، ٤مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

وإزالة الحواجز التي تباعد بين الأقطار العربية وتهيئة المقدمات والشروط اللازمة باتباع أسلوب المرحلية والتراكم في بناء أسس وقواعد الوحدة: الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية.

هناك مجموعة من الشعارات الأخرى التي رفعناها أيضاً خلال عقدي الخمسينيات والستينيات ـ وتتعلق تلك الشعارات بنظرتنا آنذاك إلى هدف الوحدة العربية وإلى العملية الثورية بصورة عامة ـ لكن مصير تلك الشعارات لم يكن بأفضل من مصير غيرها من الشعارات النظرية وغير الواقعية التي شهدتها حركة التحرر العربية إبان فترة صعودها. ومن تلك الشعارات التي نستعيدها الآن: ثورة أو لا ثورة، والوحدة ثورة العرب الكبرى، وحرق المراحل بديلاً لعملية التراكم والتطور التدريجي.

فقد أثبتت تجارب حركة التحرر العربية أن الانطلاق من شعارات أو سياسات غير واقعية وغير عملية ومن مواقف كل شيء أو لا شيء، ومن الاعتقاد الراسخ بإمكانية حرق المراحل بدعوى أن تلك الشعارات والمواقف هي التجسيد الصحيح للنهج الثوري الذي نتبناه، هي من حيث النتيجة مواقف وممارسات قد ثبت إخفاقها وألحقت بمسيرة التحرر والوحدة أفدح الأضرار... لكنها كانت بالمقابل عاملاً مساعداً في تعميق وعقلنة وعينا إزاء طرق ووسائل ومستلزمات تحقيق نهضة أمتنا.

الواقعية الثورية تحتم علينا السير في طريق المرحلية والتراكم لبناء أسس الوحدة، وألا نستهين أو نتردد في إنجاز أية خطوات ممكنة مهما بدت متواضعة أو جزئية في المدى المنظور، فاعتباراً من دفع تأشيرة الدخول وتأمين حرية التنقل للمواطنين العرب بين مختلف أقطارهم، إلى تأمين حق العمل والإقامة والتملك، إلى إنشاء مناطق جمركية موحدة، إلى إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، إلى التوحيد الثقافي، إلى التنسيق والتعاون في المجالات الدفاعية والسياسية، إلى توحيد القوانين الأساسية، كلها قواعد وأحجار صلبة في ترسيخ واستكمال بناء كيان دولة الوحدة، وكلها جسور لا بد منها لتوحيد مختلف مناحي الحياة بين شعوب الأمة الواحدة.

المرحلية في رأينا هي الاستراتيجيا الصحيحة لإقامة دولة الوحدة. المرحلية في بناء أسس الوحدة حيث يتأكد الآن على ضوء تجارب الماضي وعلى ضوء الدروس المستفادة من عمليات التوحيد القمعي وإنشاء التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبرى على امتداد النصف الثاني من هذا القرن، وفي مواجهة تحديات عصر العولمة، أن تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية هو الأساس الصلب لاستكمال توحيد مختلف الجوانب الأخرى الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية...

والمرحلية أيضاً لا بد منها في توسع دولة الوحدة وفي انضمام الأقطار المهيأة إليها. وبصدد هذا الجانب من مسيرة العمل الوحدوي نجد أن من المناسب هنا أن نعرض لتلك النظرة التي ترى أن طريق الوصول إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة لا بد من أن يمر أولاً بتحقيق الوحدات الاقليمية الأربع، أي وحدة دول المغرب العربي، ووحدة وادي النيل، ووحدة دول شبه الجزيرة العربية، ووحدة دول الهلال الخصيب.

وإذ نعتقد أن ليس هناك اعتراض مبدئي على هذه النظرة التي تستند إلى معطيات الواقع الموضوعي، ونعني بذلك معطيات الجغرافيا والتقارب في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين شعوب تلك الأقطار، والتي تشكل بلا شك عوامل أساسية في تسريع عملية بناء الوحدة وفي ضمان نموها واستمرارها، فإن هذه النظرة لا يمكن تكريسها والأخذ بها على أنها

القانون الناظم لأي عمل وحدوي، فإذا توفرت الظروف المناسبة لإنجاز خطوات وحدوية بين أي قطرين عربيين بغض النظر عن موقعهما الجغرافي، مثلاً بين سوريا ومصر، أو بين اليمن والعراق، فلا يجوز الإقلال من أهمية تلك الخطوات الوحدوية وعدم الدفع باتجاه تحقيقها بحجة أنها لا تتفق والقانون الناظم لأي عمل وحدوي.

سادساً: دولة القطر ودولة الوحدة

ينبغي الانطلاق من الواقع القائم في أي عمل وحدوي. فالنظرة السطحية لهذا الواقع، والتي كانت ترى في الكيانات القطرية مجرد كيانات مصطنعة لا تعبر عن إرادة الأمة لأنها جاءت نتيجة الاحتلال والسيطرة الاستعمارية المباشرة، هذه النظرة لم تخدم في الماضي ولا يمكن أن تخدم الآن قضية الوحدة. صحيح أن تجزئة شعوب العالم لم تكن في أي يوم من الأيام عملاً يتفق وإرادتها أو يتماشى مع مصالحها، لكن ذلك لم يجعل تلك الشعوب في منأى عن التعامل والتأثر بمختلف الأوضاع والعوامل المحلية والإقليمية والدولية وهي تكافح من أجل استعادة وحداتها القومية. لقد وقع دعاة المشروع القومي التقليدي في خطأ جسيم باعتقادهم أن طريق الوحدة العربية لا بد من أن يتم على أنقاض الكيانات القائمة أي بعد تحطيم الدول القطرية.

الكيانات القطرية في الواقع العربي هي الآن واقع تاريخي واجتماعي ودستوري. لذا لا بدّ من الانطلاق من هذا الواقع في بناء الوحدة، وكل عمل وحدوي يجب أن يتم بالأسلوب الديمقراطي وتعبيراً عن الإرادة الحرة والواعية لجماهير كل قطر عربي. وكما أوضحنا سابقاً فإن الوحدة العربية ستعتمد استراتيجية المراحل والتراكم. أما أساليب الفوقية، أساليب الوحدة الفورية الاندماجية، واحتلال قطر لآخر على الطريقة البسماركية واعتماد نظرية القطر القاعدة المؤهل دون غيره لقيادة عملية التوحيد القومي، فهذه الأساليب عدا عن أنها لم تعد مجدية في وقتنا الراهن فإنها لن تجلب لقضية الوحدة وللأمن القومي العربي ولأبسط أشكال التضامن العربي إلا المزيد من عوامل الوهن والتفكك والانهيار.

في رأينا أن هناك اتجاهين خاطئين لا يخدمان هدف الوحدة العربية: **أولهما** العصبية القطرية أو الإقليمية التي ترى في الدولة القطرية كياناً أزلياً ووطناً نهائياً يمتلك كل مقومات البقاء والنمو والتطور، وفي الوقت نفسه الذي يرى فيه هذا الاتجاه أن العلاقة بين دولة عربية وأخرى ينبغي لها في أحسن الحالات ألا تتجاوز مستوى علاقات حسن الجوار بين دول أو أمم تتكلم لغة واحدة واشتركت في الماضي بحقب تاريخية متفاوتة، فإنه، أي هذا الاتجاه، يدعو بحماس لدمج الأقطار العربية في الفضاء الاقتصادي والحضاري لمجموعات اقليمية أو قاريّة أخرى مثل مشروعات الأوسطية والشرق أوسطية والفرنكفونية وغيرها. وباختصار فإن هذا الاتجاه يتجاهل حقائق الواقع، حقائق التاريخ والجغرافيا... ويتناسى أن الدولة القطرية لن تكون قادرة في هذا العصر ـ عصر العولمة ـ على تحقيق أية تنمية اقتصادية أو علمية ذات شأن ناهيك عن إمكانية الحفاظ على هويتها وشخصيتها الوطنية.

أما الاتجاه الخاطئ **الآخر** الذي لا يخدم هدف الوحدة العربية فهو الذي يرى في الدول القطرية مجرد كيانات زائفة ومصطنعة، ويبرر استخدام أية أساليب تتوفر لتحقيق وحدة الأقطار العربية انطلاقاً من قناعته أن التجزئة هي حالة عارضة تزول بيقظة الوجدان القومي.

وفي الواقع وكما يرى محمد عابد الجابري فإن تحقيق[٣] الاستقلال الوطني وقيام الدولة القطرية يمثل مكسباً كبيراً على طريق إنجاز الوحدة العربية لأن العرب في العصر الحديث لم تكن لهم أية خبرة أو تجربة في بناء الدولة ومؤسساتها قبل نشوء الدولة القطرية، لذا فإن بناء الدولة القطرية على أسس ديمقراطية صحيحة، أي كدولة مؤسسات، يعتبر خطوة ضرورية ومتقدمة في اتجاه السير نحو أي كيان وحدوي مأمول.

إننا نعتقد أيضاً أن دولة الوحدة ستقوم على أساس نظام ديمقراطي فدرالي لا مركزي تحافظ فيه كل دولة قطرية على شخصيتها، في الوقت نفسه الذي تؤمن فيه دولة الوحدة قيام كيان دستوري واحد، يضمن وحدة السياسة الخارجية والدفاعية والاقتصادية، كيان يكفل المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز، كما يكفل لجميع الأقليات القومية ممارسة حقوقها المشروعة كافة.

سابعاً: العمل الوحدوي على المستوى الشعبي

من أجل إعادة قضية الوحدة العربية إلى ما ينبغي أن تحظى به من اعتبار وأهمية في حياة ومستقبل الجماهير الشعبية العريضة، يجب على الأحزاب والحركات السياسية القومية والوطنية وكل القوى الديمقراطية التي تؤمن بالوحدة وتعمل من أجل تحقيقها أن تركز على تعميق وعي الجماهير وتعبئة جهودها ونشاطاتها لدفع الأنظمة الحاكمة من أجل السير في طريق التعاون والتنسيق والتكامل والوحدة بين الأقطار العربية، كطريق وحيد لمواجهة التحديات المشتركة وإنجاز مهمات التحرر والتنمية، وبالتالي للخروج من المأزق القومي الذي تعيشه الشعوب العربية.

وتظل الوسيلة الفعالة لتجسيد وحدة النضال الجماهيري وتأطير الحركة الشعبية هي، بلا جدال، إقامة الجبهة الديمقراطية العريضة على الصعيدين القطري والقومي.

ويمكن لهذه الجبهات التي تضم مختلف القوى والحركات السياسية والمنظمات الشعبية والنقابية والمهنية أن تجد قواسم مشتركة واسعة تحددها مهمات المرحلة الراهنة، وفي مقدمة تلك المهمات، الدفاع عن حقوق الإنسان العربي، وتوفير الحريات الديمقراطية، ومقاومة التطبيع مع إسرائيل، ودعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل ضمان حقه في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، والعمل من أجل رفع الحصار المفروض على الأقطار العربية الثلاثة: العراق وليبيا والسودان، ودفع الأنظمة العربية إلى اتخاذ ما هو ممكن من خطوات في مجال التعاون والتضامن فيما بينها.

---

(٣) محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

ثامناً: العمل الوحدوي على الصعيد الرسمي

إن الوضع القومي الرسمي هو الآن كما نعلم في أشد درجات العجز والتفكك، ويترافق هذا الواقع مع تفاقم حالة التخلف والتجزئة والتبعية. والنظام الاقليمي العربي حتى في نطاق الدور المحدود الذي كان يضطلع به قد انهار منذ بدأت مسيرة التسوية الحالية وحتى قبل اتفاقات كامب ديفيد. أما سياسة التضامن العربي كما أسلفنا فلم يعد لها أي وجود أو صدى إلا في خطب المسؤولين العرب وتصريحاتهم، والجامعة العربية التي كانت على الأقل وسيلة حوار وتنسيق بين مواقف الأنظمة العربية قد أضحى دورها فاقداً لأية فعالية عملية تذكر. يكفي أن نتذكر هنا أن الجامعة بشخص أمينها العام كانت عاجزة عن تأمين مشاركة وفد رياضي عربي في الدورة الرياضية العربية التي انعقدت في بيروت قبل عامين.

هذه هي صورة الواقع العربي اليوم... فكيف يمكن إعادة الحياة والحركة إلى العمل الوحدوي ولو بأبسط أشكاله بدءاً بضرورة تسوية الخلافات والمشاكل الثنائية المعلقة بين بعض الأقطار إلى محاولة التنسيق والتعاون فيما بينها؟ وكيف يمكن تنشيط سياسة التضامن العربي ولو في الحدود الدنيا المطلوبة من حيث الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة ومؤسسات الجامعة العربية؟

يجب العمل لتجاوز هذا الواقع المتردي... وهذه المسؤولية تلقى على عاتق الأنظمة والسلطات الحاكمة بالدرجة الأولى.. وتلقى على عاتق الأحزاب والحركات السياسية وكل مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة.

هناك على صعيد العمل الرسمي العربي مهمات يجب أن تحظى بالأولوية المطلقة، ولكن مع الأسف وعلى الرغم من التأكيد المتواصل على أهميتها منذ أكثر من عقدين من الزمن ما زالت حتى الآن تنتظر التنفيذ وفي مقدمتها ضرورة تطوير ميثاق الجامعة العربية وإنشاء محكمة عدل عربية لفض النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول الأعضاء وإقرار ميثاق لحقوق الإنسان العربي، وكذلك ضرورة إقرار آلية جديدة لانعقاد مؤتمرات القمة وضمان الالتزام بقراراتها.

هذه هي المهمات التي نعتقد أنها يمكن أن تشكل إطاراً عاماً لبرنامج عمل مرحلي على المستويين الشعبي والرسمي، برنامج عمل يستهدف إعادة الوحدة العربية، كهدف ومشروع، إلى مكانها الطبيعي في عقل ووجدان ونشاط الجماهير العربية ومنظماتها السياسية والمدنية، وهي كما نلاحظ مهمات متلازمة ومتداخلة يكمل بعضها بعضاً، كما أنها في الوقت نفسه مهمات الجميع... الأنظمة الحاكمة وكل مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته.

ويظل السؤال الذي يطرح نفسه ونحن نستعيد مهمات هذا البرنامج، ومهما كانت طبيعة البرامج المتفرعة عنه هو: ترى من هي الجهة التي يجب أن تنهض بمسؤولية المبادرة التاريخية في الدعوة إلى تبني هذا البرنامج والعمل على تطبيقه؟ وإذا كنا نطمح إلى أن يكون هذا البرنامج المقترح القاطرة التي تعيد المسار الوحدوي إلى سكّته، فمن يتولى قيادة هذه القاطرة مرحلياً؟

إنه في رأينا الدور الذي يجب أن يضطلع به المثقفون والمفكرون العرب الذين يحملون هموم أمتهم ويعيشون قضاياها. ففي اضطلاعهم بهذا الدور بكل ما يستدعيه من جهد وتضحية ما يجسّد قيامهم بواجبهم الوطني والقومي على خير وجه، وما يوفر لهدف الوحدة العربية أهم عناصر القوة والانتصار □

الطموح الوحدوي العربي... إلى أين؟

عوني فرسخ

باحث عربي ـ الإمارات العربية المتحدة.

شباط/فبراير ١٩٩٩

يواجه الباحث في إشكالية الطموح الوحدوي جملة تساؤلات يمكن تصنيفها ضمن مجموعات أربع:

الأولى: بماذا يعلل التوجه نحو التوسع الإقليمي ذي البعد الامبراطوري الذي تعكسه ممارسات غالبية قادة المنطقة العظام من تحتمس الأول في القرن السادس عشر قبل الميلاد إلى محمد علي في القرن التاسع عشر الميلادي، مروراً بنبوخذ نصر وخالد بن الوليد والمعز لدين الله الفاطمي وصلاح الدين الأيوبي وكثيرين غيرهم. وهو التوجه الذي تعكسه أيضاً سير غالبية غزاة المنطقة العظام من قمبيز الفارسي في القرن السادس قبل الميلاد إلى سليم الأول العثماني في القرن السادس عشر الميلادي، مروراً بالإسكندر المقدوني ويوليوس قيصر الروماني وهولاكو المغولي وتيمورلنك التتاري وغيرهم؟ وهل كانت الحوافز الدافعة لتحرك كل منهم ذاتية أم موضوعية؟ وبقول آخر هل كانت طموحات القادة العظام هي الدافع، أم أن السمة الأساسية التي يتسم بها الوطن العربي وحدته التاريخية، بحيث غلب التوجه لإقامة دولة مركزية على حراك شعوبه وقبائله والأمم الغازية له من الغرب قدمت أم من الشرق؟

الثانية: هل صحيح القول بأن التجزئة كانت هي الأصل والوحدة هي الاستثناء خلال المرحلة العربية الإسلامية الممتدة من بعثة الرسول ﷺ سنة ٦١٠م إلى الغزو العثماني لبلاد الشام ومصر سنة ١٥١٧م؟ أم الأكثر صحة القول بأن نقيض الحراك الوحدوي طوال المرحلة لم يكن نفياً للوحدة وتثبيتاً للتجزئة، وإنما كان دائماً نفياً لوحدة معينة لاستبدالها بوحدة أخرى؟ وهل شكلت المتغيرات والمستجدات خلال العهد العثماني والمرحلة الاستعمارية، التي أثرت سلبياً في البنى الاجتماعية والاقتصادية العربية والثقافة السائدة في المجتمعات العربية، معوقات موضوعية وذاتية للطموح الوحدوي، أم أنها كانت محفزة له ودافعة بفعل قانون التحدي والاستجابة؟

الثالثة: هل تدعم خصوصيات الدولة القطرية بشكل دائم الجانب السلبي في جدلية الوحدة والتجزئة، أم أنها أكثر ملاءمة لأن تستثمر في الدفع باتجاه تحقيق الطموح الوحدوي خلافاً لما يستشف من ظواهر الأمور؟

الرابعة: ما هي دواعي بروز دعوات التكامل والتضامن والوحدة العربية، خلال السنوات الخمس الأخيرة بتصاعد طردي، وتبني عدد من صناع القرار العرب، وأعداد متزايدة من أهل

الفكر وقادة الرأي لتلك الدعوات، والحوار المتنامي فيما بين رموز التيارين القومي والإسلامي وتشكيلهما «المؤتمر القومي الإسلامي»، وما تجلى قبل شهور من شبه إجماع عربي رسمي وشعبي تجاه رفض توجيه ضربة عسكرية للعراق، وتأييد للمفكر المناضل روجيه غارودي؟ ما هي دلالة ذلك كله، هل هي تباشير يقظة قومية جديدة، وبدايات استجابة واعية لتحديات تفاقم حدة المشكلات القطرية وتعاظم المخاطر الخارجية؟ وبالتالي هل الأمة العربية باتت أمام احتمال استعادة الطموح الوحدوي عافيته؟ أم أن بؤس الواقع تسبب في بروز قدر من الأفكار الرغائبية، وبعض من الممارسات التي تتجاوز كونها تعبيراً عن غيظ كظيم وعملية تنفيس لمشاعر مكبوتة بأكثر منها مؤشرات احتمالات واعدة؟

وفي محاولة الاجتهاد في الإجابة عن مجموعات التساؤلات الأربع أسجل الملاحظات التالية:

١ ـ لتنظيم الري في كل من وادي النيل ووادي الرافدين قامت الدولة النهرية المركزية القوية. ولافتقار الإقليمين لموانع طبيعية حامية، وبسبب غلبة ندرة المطر والتصحر على محيطهما، اجتذبت الخضرة الدائمة ووفرة المياه غارات المحيط المهددة للاستقرار والمخربة للعمران. وبالنتيجة اعتمدت الدولتان الهجوم وسيلة للدفاع، ونمت مع الأيام فيهما الطموحات الامبراطورية، وتعاظم بالنتيجة دور الدولة والعسكر في حياة وتاريخ أمم المنطقة وشعوبها. وبسبب غلبة الصحراء في جناحي الوطن العربي الآسيوي والافريقي، ولمحدودية المساحة الصالحة للزراعة، احتلت التجارة مركزاً مرموقاً في النشاط الاقتصادي وتوفير الرخاء لمجتمعات المنطقة والرفاهية لحكامها في وقت مبكر للغاية. وبالتالي احتل التجار منزلة معتبرة في المجتمع وعند الحكام. وصار لتأمين طرق ووسائل النقل واستقرار الأسواق وأمنها كبير الأثر في ازدهار الدولة واستقرار الحكم. وبذلك أسهمت التجارة في تعزيز الدوافع الاقتصادية للطموح والتطلعات الامبراطورية.

٢ ـ خضعت المنطقة منذ الغزو الفارسي وحتى الفتح العربي الإسلامي ـ قرابة ألف ومائة سنة ـ لهيمنة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أجنبية: فارسية ويونانية ورومانية ـ بيزنطية، مما تسبب في تعطيل نموها القومي، ووقف تطورها الحضاري المستقل، وإخضاعها قومياً وحضارياً لمؤثرات خارجية ضاغطة. إلا أن ذلك لم يعطل تفاعل شعوب المنطقة وقبائلها، فمن ناحية أولى تسببت الأنظمة الامبراطورية، بما أقامته من مدن وطرق ووفرته من أمن واستقرار نسبيين، في فسح المجال واسعاً لحركة السلع والأشخاص والأفكار، ولقد حلت الآرامية كلغة ثانية في مصر والمشرق العربي وبعض نواحي المغرب، وتواصل تدفق عرب شبه الجزيرة على الهلال الخصيب ووادي النيل، وغلب على صراعات القوى المحلية فيما بينها التوجه نحو الاندماج والتوحيد، وليس باتجاه الانعزال والتفتيت. ومن جهة ثانية، كان تفاعل شعوب المنطقة وقبائلها مع جميع الأمم المتغلبة على أمرها محكوماً بالتمايز على محاور السلالات التاريخية واللغة والثقافة وأنماط السلوك، وبما حفلت به قرون التسلط من تبعية حضارية، وتسلط سياسي، وتميز اجتماعي، وصراعات دينية ومذهبية، مما عمق التناقض العدائي بين الطرفين، وأفرز ما يمكن اعتباره «نزوعاً قومياً»، تمثل بالإحساس القوي لدى شعوب المنطقة بتمايزها عن الغزاة الأجانب، فعلى رغم طول المدة لم يكتسب أي منها هوية فارسية أو يونانية أو رومانية أو بيزنطية، أو يتخذ إحدى لغات تلك الأمم لساناً لنخبه وجمهوره.

٣ ـ شكل الفتح العربي ـ الإسلامي نقلة نوعية في هوية شعوب المنطقة وموروثها الحضاري، وذلك من خلال التفاعلات العميقة والواسعة فيما بين تلك الشعوب وبين القبائل العربية التي رافقت الفاتحين، وتلك التي تدفقت على الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال

الافريقي في القرون الهجرية الأولى. ولقد توفرت جملة عوامل سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية وثقافية سهلت ذلك التفاعل ودفعت به باتجاه تشكل تركيب بشري عربي الهوية والانتماء، يمتلك الشيء الكثير من دماء العرب وموروثهم الحضاري، كما يمتلك قسطاً غير يسير من دماء ومواريث شعوب المنطقة والعناصر التي تدفقت عليها عبر العصور. وما إن أهل القرن الثالث الهجري حتى كانت قد تبلورت في المنطقة المعروفة الآن بالوطن العربي أمة عربية، تمتلك كل مقومات الأمة المتعارف عليها، وذلك على أساس الانتماء الحضاري وليس الانتساب السلالي، وبحيث جاءت ذات طبيعة تركيبية تضم التنوع في إطار الوحدة، وتتصل بقرابة سلالية ولغوية وتراثية ببقية الشعوب والقبائل في المنطقة التي لم تتعرب، وإنما احتفظت بخصائصها الذاتية على محوري السلالة واللغة، وإن اكتسبت القيم الحضارية وأنماط السلوك والثقافة العربية الإسلامية، بحكم تعايشها الطويل وتفاعلها العميق مع أكثرية عربية اللغة والثقافة وأنماط السلوك.

٤ ـ لقد جاء تبلور الأمة العربية في بدايات القرن الثالث الهجري باتساق مع حركة التاريخ في هذا الجزء من العالم، وتتويجاً للتفاعلات البشرية التي تواصلت فيما بين شعوبه وقبائله منذ بداية الاستيطان البشري فيه. ولقد شهدت الامبراطورية العربية الإسلامية يومذاك انقساماً على أساس قومي تمثل بثلاث ظواهر عميقة الدلالة. ففي فارس وما شرقها استعادت الشعوب هويتها القومية ولغاتها، على رغم احتفاظها بالإسلام ديناً للأكثرية الساحقة، ولقد نظم الفردوسي **الشاهنامة** بالفارسية، وإليها ترجم العلقمي **تاريخ الطبري**. وفي مصر تعرب القبط قبل أن يسلم أكثرهم، مما دفع سعيد بن بطريق إلى ترجمة **الوثائق الكنسية** إلى العربية كي يفهمها جمهور القبط. فيما شهد الشمال الافريقي مجموعة من الدول التي أقامتها قبائل من البربر، عملت جميعها على نشر العربية بين البربر الذين لم تصلهم جيوش الفتح العربي الإسلامي، ولم يحاول أي من حكامها العظام أدنى محاولة السعي لتطوير اللهجات الأمازيغية، وعلى العكس من ذلك تنافس الحكام ذوو الأصول البربرية في تعزيز الثقافة العربية الإسلامية ونشرها.

٥ ـ ليس أدل على فعالية مقومات الوجود القومي العربي في جميع نواحي الوطن العربي من صمود العروبة فيها على رغم سقوط السلطة السياسية للنخب العربية الأصول، منذ أقصى المعتصم العرب من ديوان الجند سنة ٢١٨هـ (مطلع القرن التاسع الميلادي) وعلى رغم تسلط العناصر التركية الأصول في المشرق وبربرية الأصول في المغرب على مقدرات الأمور منذ ذلك الوقت، وشيوع التشرذم السياسي، وتراجع فاعلية المركز الخليفي، لم يطرأ على التركيب البشري في أي من السلطنات التي قامت في شتى نواحي الأرض العربية ما يميزه عن النسيج القومي العام، ولم تتعرض اللغة العربية في إحداها لمحاولات طمس أو تغيير، واستمر الطابع الحضاري فيها جميعاً عربياً إسلامياً، دون أن يحاول أحد أن يبحث عن أصول حضارية قديمة ينتسب إليها، أو يتجه إلى حضارة أجنبية يأخذ عنها. ولقد أخفق الغزاة الفرنجة، وحلفاؤهم المغول والتتار، في تغيير أو محو أي من مقومات الوجود القومي العربي في المناطق التي دانت لسلطانهم قرابة قرنين من الزمن. وعلى العكس من ذلك اكتسب من تبقى منهم في الأرض العربية الهوية القومية وغدا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي العربي، تماماً كما اندمجت القبائل العربية التي استوطنت فارس وما شرقها ضمن شعوب مواطن استيطانها وفقدت مع الأيام هويتها ولسانها وثقافتها العربية. وكذلك كان حال من تبقى في الأندلس من العرب والمستعربين، الذين تحولوا مع الأيام إلى إسبان وإن احتفظ بعضهم بسماتهم العربية.

٦ ـ كان مطلع القرن السادس عشر الميلادي بداية مرحلة التبعية الثانية في تاريخ المنطقة،

فمنذ أن تسلط العثمانيون على معظم الأرض العربية، وسيطر الاستعماريون الأوروبيون على الملاحة في أعالي البحار، تسارعت تأثيرات المداخلات الخارجية في الشؤون العربية وتصاعدت وتعددت. وفي الوقت الذي شهد فيه العهد العثماني تشجيعاً وتعزيزاً للانقسامات العمودية: القبلية والطائفية والجهوية وتهميشاً للثقافة القومية في الولايات العربية، عملت قوى الاستعمار الأوروبي كل ما من شأنه إضعاف وتشويه مقومات الوجود العربي، وعاملت العرب في المشرق والمغرب على السواء باعتبارهم أبناء قبائل وعشائر، وشجعت التشرذم الطائفي والمذهبي و«العرقي» ودعمته. إلا أن محاولة التتريك التي تبناها دعاة الطورانية من ناحية، والتحديات الاستعمارية على مختلف الصعد من ناحية ثانية، أسهمت في إذكاء الوعي القومي العربي بحيث باتت نخب المنطقة مطلع القرن العشرين أكثر إحساساً بعروبتها مما كان عليه الحال في مطلع القرن السادس عشر.

٧ ـ شهدت مرحلة الاستعمار المباشر نضالات قطرية، تمحورت حول مطلبي التحرر والاستقلال، أرست في حياة كل قطر تاريخاً وتراثاً متصلين بالحاضر اتصالاً حياً. وبحكم التجزئة وتمايز ظروف معارك كل حركة وطنية عربية، لم تتوفر الظروف الملائمة لقيام حركة قومية عربية قائدة، أو بلورة استراتيجية قومية شاملة، مما جعل النضال الوطني يسهم في تعزيز واقع التجزئة، وذلك على عكس ما كان يطمح له غير يسير من قادته وغالبية جماهيره. غير أن المرحلة بكل سلبياتها افرزت وعياً وحدوياً من خلال التجاوب والتعاطف مع حركات التحرر الوطني العربي، والانشداد للمشكلات التي أوجدها العدوان الصهيوني على فلسطين. وقد تجسد الوعي الوحدوي في ظاهرتين: توسيع المساحة الجغرافية لما يطمح القوميون إلى توحيده لتشمل كل نواحي الوطن العربي، بعد أن كان طموحهم شبه قاصر على جناحه الشرقي، كما حدد ذلك المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس سنة ١٩١٣. ومن جهة ثانية تعددت مشروعات الوحدة المقترحة، بحيث بلغت ما بين ١٩٢٢ و١٩٣٩ ثلاثة عشر مشروعاً، بين مقدميها ثلاثة من المثقفين والساسة المصريين. ولقد نما الوعي الوحدوي بتسارع طردي ليبلغ ذروته بقيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨.

٨ ـ لا شك في أن الوحدة المصرية ـ السورية انفصلت، وتحكمت بالوحدويين العرب «عقدة الانفصال»، بحيث أصبحوا أكثر تردداً تجاه كل توجه وعمل وحدوي، مما أسهم في إجهاض كل محاولات الوحدة على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية. إلا أن حلم الوحدة لم ينطفئ، وليس أدل على ذلك من الاستفتاء الذي أجراه خبراء «مركز دراسات الوحدة العربية» تحت إشراف سعد الدين ابراهيم في مطلع الثمانينيات، حيث أبدت الغالبية العظمى، وبما لا يقل عن ٨٥ بالمئة من المستفتين تأييداً واضحاً للوحدة والاتحاد، مع ملاحظة أن ذلك الاستفتاء تم في مرحلة تردي العلاقات العربية ـ العربية، واحتدام الصراعات والحملات الإعلامية في أعقاب توقيع نظام السادات بمصر الصلح المنفرد مع العدو. وعندما انبرى شمعون بيريس داعياً لإقامة «الشرق الأوسط الجديد»، وفي مواجهة الدعم الامريكي والاوروبي للدعوة الإسرائيلية، وتبني بعض دعاة «الواقعية» العرب للفكرة، تصدى غالبية المفكرين والاقتصاديين العرب للدعوة المشبوهة، موضحين تناقض ذلك مع المصالح الحقيقية للعرب كأمة وكأقطار وكأفراد، ومطالبين بتفعيل المشروعات العربية المعطلة كنتيجة لغياب الإرادة السياسية، بحيث جمدت اتفاقية السوق العربية المشتركة منذ اعتمدت سنة ١٩٥٧.

٩ ـ يقدم المهاجرون العرب إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا وأوروبا المتزايدة أعدادهم شهادة على عمق الانتماء القومي العروبي وتجذره لديهم. إذ كل منهم يتخلى ببساطة عن جنسية القطر الذي ينتمي إليه، ولكنه في مواجهة العنصرية المتفشية في الإعلام حيث يقيم

تستفز مشاعره القومية. ولقد قدم ادوارد سعيد في محاضرة له بالشارقة وفي لقاء صحافي في دبي خلال شباط/فبراير ١٩٩٨ شهادة حية عميقة الدلالة. فقد ذكر أنه حتى عدوان ١٩٦٧ كان يشعر أنه أمريكي تماماً وينظر باستخفاف للثقافة العربية، إلا أنه تحول جذرياً بفعل استفزازات الصهاينة، وأقبل على الثقافة العربية الإسلامية ليغدو في طليعة المثقفين العرب. وفي كتابيه **الاستشراق** و**تغطية الإسلام** البرهان القاطع على تجذر الانتماء للعروبة في النفوس. وأنها أعمق بكثير من الجنسية القطرية برغم تميز الجنسيات القطرية بتقديم فوائد عملية لا تنكر.

١٠ ـ في ندوة «العرب والعولمة»[1] التي عقدها «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت بين ١٨ و٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أجمع الحضور على أن التكامل القومي سبيل الاستفادة من الفرص التي يتيحها التقدم العلمي المتسارع، وطوق النجاة في مواجهة مخاطر العولمة والهيمنة الأمريكية. ويلاحظ أن الحضور مثلوا كل ألوان الطيف السياسي والفكري العربي، وكان بينهم عدد من ألمع مفكري المغرب وتونس وليبيا ومصر ولبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق والسعودية والكويت واليمن. ولقد كان كريم بقرادوني ـ المنظر السابق لحزب الكتائب اللبناني ـ أدق من عبر عن المأزق العربي وسبيل مواجهته عندما قال: إذا كان يراد لنا أن نموت معاً فلنعمل كي نعيش معاً. وفي الندوة ذاتها قدم اسماعيل صبري عبد الله ـ رئيس منتدى العالم الثالث ووزير التخطيط الأسبق بمصر، ورقة عمل تضمنت التأكيد بأنه لم يعد بمستطاع أي دولة يقل تعدادها عن ١٥٠ مليون نسمة ودخلها الوطني عن ١٥٠ مليار دولار سنوياً أن تنجو من مخاطر التبعية، وأن الدول المرشحة، للحاق بالسبع الكبار خمس فقط: روسيا والصين والهند والبرازيل وأندونيسيا، وأنه ما من دولة عربية تمتلك مقومات التقدم المطلوبة، ولكن الوطن العربي، الذي يتجاوز تعداد مواطنيه ٢٥٠ مليوناً، ويقارب دخله القومي ٥٥٠ مليار دولار سنوياً، مؤهل لتجاوز الواقع المأزوم، إن تكاملت قدراته. وانتهى إلى أن العرب لا يملكون خياراً في مواجهة قضاياهم المعقدة، وأخطار التبعية والفقر والبطالة وافتقاد العدالة الاجتماعية، إلا من خلال إرادة جماعية لتحقيق تنمية تكاملية، وأشار إلى أنه يلتقي في هذه الرؤية مع أبرز علماء الاقتصاد العرب وفي مقدمتهم يوسف الصايغ ومحمد محمود الإمام.

ومما سبق يتضح أن الطموح الوحدوي العربي ليس نزوة عابرة، ولا هو فكرة خيالية طرحها مفكرون حالمون، وحاول استغلالها ساسة مغامرون، وإنما هو القانون الحاكم والمتحكم بمسيرة كل قائد عظيم برز على مسرح المنطقة منذ فجر التاريخ، سواء كان من أبنائها أو غزاتها، كما يبدو جلياً مصداقية وسلامة مواقف دعاة التصالح والتلاقي من صناع القرار. كما أن في ذلك البرهان الساطع على أن الأمة العربية تشهد بدايات استجابة واعية لتحديات تفاقم المشكلات القطرية وتعاظم التحديات الخارجية، ووعياً متنامياً على أن التطورات العالمية المتسارعة باتت تفرض على العرب اندماجاً قسرياً في التقسيم الدولي للعمل ودوراناً تابعاً في الفلك الأمريكي، من خلال تجمع إقليمي تقوده إسرائيل، أو بناء مشروع عربي أسسه موجودة بالفعل، وأن تكون التحديات المعاصرة تفرض على العرب الخيار ذا الحدين، وأن تكون الدعوة لتفاعلات تكاملية مجمع عليها، فدلالة ذلك ومعناه أن حلم الوحدة لم ينطفئ، وأن دعاة التصالح والتفاعل العربي هم الرواد، والرائد لا يكذب أهله كما يقول المثل العربي □

---

(١) صدرت في كتاب بعنوان: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨).